مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن الحادي والعشرين

فرانسيسكو سلفادور باروسو كورتيس
وجوزيف أ. كشيشيان

تقرير خاص

رجب ١٤٤٢هـ - فبراير ٢٠٢١م

الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن الحادي والعشرين

تقرير خاص

المحتويات

ملخص	٦
مقدمة	٧
تصورات الأمن في لبنان	٨
ميليشيا حزب الله المعززة	١٢
من الاستقلال إلى الثورة	١٣
معارك حزب الله	١٥
ثورة أكتوبر ٢٠١٩ الزائفة	١٨
إعادة تسليح مؤسسات لبنان الأمنية	٢٢
تسييس الجيش	٢٥
الليبرالية في وجه العسكرة	٢٧
خاتمة: معضلة حزب الله	٣٠
ملحق (١) التعاون الأمني الأمريكي مع لبنان	٣٤
ملحق (٢) قادة الجيش اللبناني من عام ١٩٤٥ إلى اليوم	٣٧
ملحق (٣) الجيش اللبناني	٣٨

ملخص

بسلطةٍ مشكوكٍ فيها، ظل الجيشُ اللبناني لعبةً سياسية في أيدي السياسيين المخادعين الحريصين على الحفاظ على المكاسب الطائفية الغالية، حتى لو ثبت إضرار هذه الخطوات بالجيش اللبناني بوصفه مؤسسةً عسكرية، وبالبلد كذلك. ورغم إنكارهم، فإن هذا التسييس المفرط أفاد كبار قادة الجيش اللبناني؛ لأن معظم ضُبّاط الأركان يطمحون إلى مناصب أعلى، وغالباً ما تكون هذه المناصب مربحةً، وكلها تتطلب الحفاظ على علاقات وثيقة للغاية مع النُّخَب السياسية، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى طوائفهم الدينية. تبحث هذه الدراسة في الضغوط المختلفة التي أرغمت الجيش اللبناني على أن يتحول إلى مجرد قوة أمنية، وفي الأسباب التي دفعت قادته إلى أن يقرروا إقامةَ علاقات وطيدة مع ميليشيا حزب الله. وتتساءل الورقةُ عما إذا كانت هذه التغييراتُ، وما زالت تصبُّ في مصلحة لبنان، وما إذا كان الجيشُ اللبناني قد أضعف السلطةَ التي أنشأها فؤاد شهاب. قائدُه الأول، الذي شغل لاحقاً منصبَ رئيس الدولة. للدفاع عن البلاد وتعزيز سيادتها. وتُقيِّمُ هذه الورقةُ البحثيّةُ بعضَ أسباب تطبيق الجيش اللبناني لرؤية حزب الله الإستراتيجية، حتى لو كان ذلك يُمثِّلُ عقدةً عويصةً للدولة. في النهاية، تفترضُ الورقةُ أن الجيشَ اللبناني لا يُمكن أن يعملَ بوصفه كياناً عسكريّاً مستقلّاً إذا ظل خاضعاً لسطوة الميليشيا.

> «نحن المُوقِّعين بِذَيلِهِ ضُبّاط القِطَع اللبنانية، نتعهدُ مُقْسمين بشرفنا أننا لن نقبلَ بالخدمة إلّا في سبيل لبنان، وتحتَ رايته، على ألّا يكونَ لنا علاقةٌ إلّا مع حكومته الوطنية، وأن نعملَ لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء اللهُ، وكلٌّ منّا يسلُكُ غيرَ هذا الطريق يُعتبر خائناً ويُشتهر ككذا»[1].

(١) إعلانٌ صدر في ٢٦ يوليو ١٩٤١م، وهو اليوم الذي مُنِح فيه الضُّبّاط اللبنانيون العاملون تحتَ الانتداب الفرنسي سلطةَ تشكيل جيش البلاد، والتي تأخَّرَت حتى ١ أغسطس ١٩٤٥م؛ أي بعدَ عامَيْن تقريباً من إعلان لبنان استقلالَه في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣م. انظر: الموقع الإلكتروني للجيش اللبناني، بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٦م، https://www.lebarmy.gov.lb/en/content/document-26th-july-1941.

مقدمة

مارس الجيشُ اللبناني الرؤيةَ والمصالح الإستراتيجية لحزب الله، الحزبِ ذي الأغلبية الشيعية، الذي، بعبارة مُلَطَّفة، مثَّلَ عقدةً عويصةً؛ بالنظر إلى أن الدستورَ حدَّدَ آلياتٍ ومسؤولياتٍ مختلفةً للدفاع عن البلاد ومواطنيها. ورغمَ اختلاف الآراء حولَ ما إذا كان الجيشُ بالكلية واقعاً «تحتَ تأثير حزب الله، وضمنَ عملية صنع القرار فيه»، كان من الضروري التساؤل عمّا إذا كان بإمكان الجيش ممارسة استقلاليته لحماية اللبنانيين في الوقت الذي يخدم فيه أهدافَ حزب الله[٢]. هل سيستمر حزبُ الله في السيطرة على المؤسسات الأمنية في البلاد؟ وهل سيحتفظ ضباط الجيش بالجيش اللبناني بوصفه هيئةً مستقلةً لها إستراتيجيتها الخاصة للدفاع عن البلاد؟ وبعبارة أخرى، هل يستطيعُ الجيش اللبناني الدفاعَ عن الجمهورية، والميليشيا تتجاهلُه؟ وعلى القدر نفسِه من الأهمية تأتي العلاقاتُ التي أنشأها الجيشُ اللبناني مع كبار المانحين الغربيين، بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، فقد أنفقَت هذه الدولُ الثلاث إنفاقاً مُوَسَّعاً على الجيش، وقد منحَت واشنطن وحدَها الجيشَ اللبناني أكثرَ من مليارَيْ دولار منذ عام ٢٠٠٦م، ورغم أن إدارة ترامب أعربت عن معارضتها لميليشيا حزب الله، فإن هذه المساعدةَ لم تُترجَم إلى مواجهة. يُفترَض أن المساعدةَ الأمريكية كانت تهدف إلى دعمِ لبنان بوصفه كياناً سياسيّاً موحداً، وتجنيبِه . إن أمكن . أن يُصبِحَ دولةً فاشلةً (انظر الملحق ١ الخاص بالمساعدة الأمنية الأمريكية للبنان).

للإجابة بشكلٍ أفضلَ على السؤال المحوري الذي واجهَ الجيش اللبناني في القرن الحادي والعشرين - أي ما إذا كان التشارُك الحالي بين الجيش اللبناني وحزب الله يُمكن أن يستمرَّ - تقترحُ هذه الورقةُ بإيجاز مناقشةً للتصوُّرات الأمنية، وتقييماً للعلاقات المدنية العسكرية الأخيرة بين عامَيْ ١٩٤٥م و ٢٠٢٠م، وتقديراً للملامح الأمنية في أعقاب انتفاضة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م، وموازنةً لإعادة تسليح المؤسسات الأمنية، وقياساً لمدى تسييس الجيش[٣]، وتختتم بتقييم لمعضلة «حزب الله» التي تُهدِّدُ لبنانَ سياسيّاً وعسكريّاً.

---

(2) Khaled Abou Zahr, "Lebanese Look to the Army to Keep Country United," *Arab News*, March 31, 2020, https://www.arabnews.com/node/1650616.

(٣) تجدُر الإشارةُ إلى أن الغرض من هذه الورقة ليس تلخيص كل تاريخ لبنان بعدَ الاستقلال، ولا مناقشة نشأة وتطوُّر الجيش اللبناني، وهو الأمرُ الذي تناوله العديدُ من الكُتّاب، من بينهم: أورين بارك، وفلورنس غوب، وآرام نرغوزيان، من بين آخرين، ولكن هذه الورقةَ تهدفُ لطرح أسئلة رئيسة حولَ أهداف القيادة وقراراتها المختلفة؛ خاصةً فيما يتعلق بحزب الله.

تصورات الأمن في لبنان

في أعقاب تفجيرات ٤ أغسطس ٢٠٢٠م التي أودَت بحياة ٢٢٠ شخصاً، وتسبَّبت في إصابة عدة آلاف، وسوَّت أجزاءً من ميناء بيروت بالأرض، ودمَّرت ما يُقَدَّر بنحو ٨٠٠٠ منزل في العاصمة، وقَف الجيش اللبناني متفرجاً، بينما تعيثُ ميليشياتُ حزب الله وسطَ الدمار[٤]. ولم يكن من الواضح سبب إعلان الأمين العام للحزب أن حزب الله لا علاقة له بالتفجيرات؛ إذ إن إنكاره الشديد أن الحزب لم يكن له وجود في الميناء، يتناقض مع شهود العيان الذين وصفوا بدقةٍ تحركات ما قبل وبعد ٤ أغسطس ٢٠٢٠م في المنطقة المنكوبة[٥]. وقد ناشد المواطنون المصدومون الجيشَ اللبناني لحمايتهم وحماية الميناء، رغمَ أن ما حدث بالفعل في الأيام التالية - عندما اعتَدَت قُوّاتُ الأمن على المتظاهرين - صبَّ الزيتَ على النار. تدفَّقَت المساعداتُ الدولية، لكن الكثيرين تساءلوا كيف يمكن لبيروت أن تعتمد على المساعدة الغربية وهي تتبع إستراتيجياتِ الميليشيات الموالية لإيران؟[٦]

علِقَ لبنانُ بين جارتَيْن طموحتين استخفَّتا بسيادته، لكنه ظل صامداً رغم كل الصعاب لما يقرب من قرن، حتى مع فشل بيروت في تشكيل دولة مُوحَّدَة لمواطنيها متعددي الأديان والأعراق. في ظل الحكم

---

(٤) لبيانات حول الضحايا، انظر:
International Medical Corps, *Beirut Explosion Situation Report Number* 4, August 25, 2020, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Beirut%20Explosion%20Situation%20Report%204%2C%20August%2025%2C%202020.pdf.
غالباً ما يثير المراقبون المرتابون الشكوكَ حولَ سلوكِ الميليشيا. ويشيرون إلى حزب الله على أنه «قوة شبه عسكرية رئيسة». وحولَ انتشارها في منطقة الانفجار في ٤ أغسطس ٢٠٢٠م. ويفترضون كذلك أنه بينما كان هناك بالتأكيد أعضاء من حزب الله في المنطقة، كان هؤلاء أشخاصاً ينتمون إلى الأجهزة الأمنية في البلاد، وهذا استنتاج مُدمِّر؛ فهذا الأمر. إن صحَّ. يعني أن الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي سمحَت لأعضاء الميليشيات بارتداء الزي الرسمي. حتى إذا أحسنَ المرءُ النوايا وتوصل إلى مثل هذا التقييم؛ لأن حزب الله «لا يحتاج إلى نشر رجال الميليشيات؛ لأن رجاله مُدمَجون بالفعل في جهاز الأمن»، فهذا خطأٌ كبير له عواقب وخيمة. وقد حدث في ٤ أغسطس ٢٠٢٠م أن صَوَّرَ بثٌّ تلفزيوني مباشر كيف أُبقِيَت وسائل الإعلام على مسافة كافية من منطقة المرفأ لنحو ١٠ ساعات، مع مغادرة سيارات الإسعاف والشاحنات المنطقةَ دون مضايقة من قوات الأمن الداخلي والجيش اللبناني (في كثير من الأحيان كان كاميرات التلفزيون تُستخدم التصوير المقَرَّب لتصوير هذه التحرُّكات من مواقعها على الجسور بالقرب من الميناء). ولم تكن سياراتُ الإسعاف والشاحنات هذه تقوم بإجلاء السُيّاح الذين نزلوا للتو من على متن السفن السياحية.

(5) Liz Sly, Sarah Dadouch, Erin Cunningham, and Louisa Loveluck, "As Beirut's Fury Grows, Hezbollah Leader Warns Against Blaming Shiite Militia for Devastation," *The Washington Post*, August 8, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/beirut-explosions-rescue-victims/2020/08/07/5c78297e-d819–11ea-a788–2ce86ce81129_story.html.

(٦) كان من المهم التساؤل عن الخيارات الإستراتيجية التي واجهها الجيش اللبناني، وما إذا كان الدفاع عن الوطن هدفاً صالحاً، وهل يمكن للجيش اللبناني أن يقف إلى جانب شعبه، خاصَّةً بعد انتفاضات أكتوبر ٢٠١٩م، من خلال استعادة ما تبقى من سيادة البلاد؟ وكما تصور جورج نَقّاش في عام ١٩٤٩م، وبالتأمل في إيجاد مخرج من المأزق الذي كان قائماً منذ الميثاق الوطني عام ١٩٤٣م، هل كان من الممكن للبنان أن يكون له نظامان أمنيان منفصلان؟ عندما ناقش القادة اللبنانيون صيغة نَقّاش «السلبية المزدوجة»، التي ترى لبنان دولةً ديمقراطية قائمةً على التوافقية (الفَهم غير المكتوب الذي أسَّس نظاماً طائفيّاً فريداً) فيما أسماه «نفيان لا يصنعان أمة!»، لم يتصوَّر إلّا القليلُ أن الدولةَ سوف تتسامح مع أن تُصبِحَ سلطةُ الميليشيا فوقَ سلطة المؤسسات الأمنية الشرعية؛ لذلك كان من السائغ التساؤل عما إذا كان الجيش اللبناني يفضل تجنب الاضطرابات الاجتماعية والعنف من خلال الانصياع لحزب الله. بالمقابل، هل كان قادة الجيش اللبناني غيرَ قادرين، أو غير راغبين في الوقوف في وجه الميليشيات للحفاظ على سيادة لبنان وحمايتها؟ وفي النهاية، هل يمكن أن يظهر الجيش اللبناني بوصفه الذراعَ الأمنية الوحيدة للجمهورية التي عُمرها قرن من الزمان؛ من خلال تحديد أهدافه الإستراتيجية أخيراً، لتوحيد البلاد بشكل لا رجعة فيه؟ انظر:
Georges Naccache, "Deux Négations Ne Font Pas Une Nation," *L'Orient*, March 10, 1949, and in *Un Rêve Libanais,* 1943–1972 (Beirut: Éditions FMA, 1983), 52–58.

العثماني، فَقَدَ جبلُ لبنان نصفَ سكانه البالغ عددهم ٤٠٠,٠٠٠ نسمة بين عامَيْ ١٩١٥م و ١٩١٨م؛ مما شجَّع أعضاء المؤسسة المحلية على قبول الحماية الاستعمارية الفرنسية. في ١ سبتمبر ١٩٢٠م، أعاد ممثلُ الحكومة الفرنسية في الشرق الأوسط، قائدُ الجيش الفرنسي في بلاد الشام، الجنرال هنري غورو، تنظيمَ جغرافية المنطقة. لقد ضاعف حرفيّاً حجم جبل لبنان من خلال دمج المحافظات العثمانية السابقة، طرابلس وصيدا وكذلك وادي البقاع، ظاهريّاً لحماية السكان المسيحيين المحليين، ضمن ما أصبح يُعرف باسم «لبنان الكبير». في الواقع، أقنع البطريركُ الماروني (الكاثوليكي) المؤثر إلياس بطرس الحويك مفتيَ بيروت الإسلامي السني الشيخ مصطفى نجا، بأن هذا كان ضروريّاً لتحقيق النجاح الاقتصادي، رغم أن كِلا الرمزَيْن الدينيين لم يفهم ما المقصود تحديداً بتعبير تفكيك سوريا، الذي كان غورو يفضله. في هذه الحالة، كانت البلاد تُحرِّكها قوةٌ استعمارية فعّالةٌ نسبيّاً حتى عام ١٩٤٣م، عندما أدَّت الميولُ القومية إلى الاستقلال الكامل[٧].

وكان الإرثُ الذي خلَّفَته باريسُ للُّبنانيين دولةً عالقةً بين قوتين تهدفان، بلا حياءٍ، إلى التأثير على مصيرها. ورغم أن سوريا وإسرائيل قد حصلتا على استقلالهما في عامَيْ ١٩٤٦م و ١٩٤٨م على التوالي، فإن كلتيهما كانت تنظر إلى لبنان على أنه يقع ضمنَ مناطق نفوذها، بينما لم تنجح بيروت في تحويل نفسها إلى منطقة عازلة يمكنها أن تُبقِيَ جيرانها على مسافات آمنة[٨]. اعتمد اللبنانيون على فطنتهم الاقتصادية لتكوين ثروة، لكنهم أهملوا استثمار الموارد اللازمة للدفاع عن أنفسهم أمامَ الانتهازيين الذين أصبح تدخُّلهم في شؤونهم الداخلية أمراً اعتياديّاً.

صقل المسؤولون الحكوميون اللبنانيون المتعاقبون، بدعم من زعماء الطوائف، فنَّ البقاء؛ بإغراء الخصوم الأقوياء في دمشق لاحترام استقلال بيروت، رغمَ أنهم لم يتمكنوا من منع المشاركة الرمزية في الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، حتى لو كان الدور الذي أدّاه الجيش اللبناني في هذه الحرب صغيراً؛ فقد خاض معركةً واحدة، في المالكية، استمرت يوماً واحداً فقط[٩]. بعدَ هذه المواجهة

---

(٧) للمزيد من التفاصيل حول تاريخ لبنان، انظر:
Kamal Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1990).

(٨) كانت مسألة الحياد في قلب الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، الذي كانت روحه النأي بالجمهورية الناشئة عن الأزمات الإقليمية. انظر:
Fawwaz Traboulsi, *A History of Modern Lebanon*, 2nd ed. (London: Pluto Press, 2012); and Annie Laurent and Antoine Basbous, *Une Proie Pour Deux Fauves: Le Liban Entre le Lion de Juda et le Lion de Syrie* (Beirut: Ad-Da'irat, 1983).

(9) Oren Barak, *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society* (New York: State University of New York Press, 2010), 45–48.

الأولى والوحيدة المباشرة مع إسرائيل، بقِيَ الجيشُ على الخطوط الجانبية. لكن على مر السنين، لم يستطع اللبنانيون ولا معظم مؤسساتهم أن ينأَوْا بأنفسهم عن التطورات الإقليمية الكارثية التي جَرَّت البلادَ إلى الهاوية. عندما حوَّل المقاتلون الفلسطينيون جنوبَ لبنانَ إلى ساحة معركة، فقدت بيروت السيطرةَ على سيادتها، وانزلَقَت في حرب أهلية دامية وغير حاسمة بدأت في عام ١٩٧٥م. ثم توقَّفُ الصراعُ في عام ١٩٩٠م، بعدَ نجاح مفاوضات رفيق الحريري، الذي كان حينها رائدَ أعمال سنيّاً صاعداً له طموحات سياسية، ووزيرِ خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل، حولَ اتفاق الطائف، رغمَ أن اتفاقية عام ١٩٨٩م لم تتحقق إلّا بموجب إملاءات سورية. وكان للحريري دورٌ رئيسٌ في فترة ما بعد الحرب؛ جزئيّاً لأنه عرف كيفية تحقيق التوازُن بين مختلف القوى العربية الفاعلة، ومن بينها سوريا والمملكة العربية السعودية[١٠]. لكن بينما وافقَت معظمُ الميليشيات على تسليم أسلحتها للجيش اللبناني، احتفظَ حزبُ الله بكامل ترسانته. وقاوم الحزبُ من عام ١٩٨٢م إلى عام ٢٠٠٠م، الأمرُ الذي أدَّى إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، وإلى ضمان الميليشيا الشرعيةَ من خلال الصمود المُطلَق. في عام ٢٠٠٥م، سحبَت دمشقُ قواتها المحتلة بعد قرابة ثلاثة عقود في البلاد، لكنَّها خلَّفَت أَثراً لم يُمحَ. استمرت العلاقاتُ الوثيقة بين الجيشَيْن اللبناني والسوري، وخاصة بين أجهزتهما الاستخبارية. وفي المقابل، مع انتهاء المواجهة العسكرية المباشرة في عام ٢٠٠٦م بين القوات الإسرائيلية وميليشيات حزب الله إلى حالة من الجمود، سمح الرحيلُ الإسرائيلي أخيراً للجيش اللبناني بإعادة الانتشار في تلك المناطق من البلاد التي منعته الميليشيا فعليّاً من دخولها. ورغم أن انتصار حزب الله كان باهظَ الثمن، فقد جرَّأَ سادةَ الحزب في إيران، التي بدورها زادَت من فرض نفوذها على لبنان. أما إسرائيلُ فواصلَت عمليات التحليق الاعتيادية التي انتهكت سيادةَ البلاد يوميّاً تقريباً؛ مما سلَّطَ الضوءَ على أوجه القصور اللبنانية في تأمين أراضيها.

في مواجهة الوجود الأمني المتزايد لحزب الله، لم تحدث مواجهة بين الجيش والحزب قطُّ بشكل مباشر، بدعوى الحفاظ على وحدته. وبدلاً من ذلك، فضَّل قادةُ الجيش، الذين كانوا يتطلعون إلى رئاسة الجمهورية، أن يظلوا محايدين، وافترضوا أن ذلك سيمنع تجددَ الحرب الأهلية، وبطبيعة الحال، سيضمن لهم عدم حدوث معارضة مستقبلية حين يطرحون أنفسَهم لمنصبٍ أعلى (انظر الملحق رقم (٢)، قادة

(١٠) للاطلاع على مجلدَيْن وثيقَي الصلة بهذه الفترة، انظر:
Reinoud Leenders, *Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2012); and Hannes Baumann, "The Causes, Nature, and Effect of the Current Crisis of Lebanese Capitalism," *Nationalism and Ethnic Politics* 25, no. 1 (January 2019): 61–77.

الجيش اللبناني). ونادراً ما يدور بخَلَد أيٍّ من هؤلاء الطامحين أن مصالح الدولة ومصالح الميليشيا اختلفَت، رغم سيطرة حزب الله على مؤيديه. حتى خلال احتجاجات ما بعد ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م، التي تظاهَرَ فيها شريحةٌ واسعة من المجتمع ضدَّ المؤسسة، لم يجرؤ الجيش على دخول المناطق التي كانت تحت السيطرة المباشرة للحزب، مفضلاً نشر القوات في جبل لبنان والشمال. وعلى العكس من ذلك، وقف القادة العسكريون متفرجين معظمَ الوقت، ولم يتدخلوا إلّا في المناطق ذات الأغلبية المسيحية للحفاظ على النظام وإبقاء الطرق مفتوحةً، تاركين لحزب الله مسؤولية التعامل مع المناطق الواقعة تحتَ سيطرته. ووفقاً لأحد المراقبين البارزين، فإن الطبيعةَ المتعددة الطوائف للجيش اللبناني يمكن أن تكون السببَ وراء عدم فعاليته؛ لأن اختلالاتِه كانت نابعةً من تركيبته الطائفية[11]. وبالفعل، استجابت هذه التركيبةُ للآلية السياسية لتقاسُم السلطة التي ميزَت لبنان، فقد خُصِّصَت حصة محددة لكل طائفة دينية في جميع المؤسسات الوطنية، ومن بينها الجيش، وقوى الأمن الداخلي. في عام ٢٠١٤م، على سبيل المثال، أرسل الجيشُ اللبناني قوةً قوامها ٦٤٥٩٢ جنديّاً، ٧١,١٧٪ منهم من المسلمين، و ٢٣,٦٤٪ من المسيحيين، وكانت الطائفة السنية هي الأعلى تمثيلاً في صفوف جنود الصف، بإجمالي ٢٢٩٣١ جنديّاً، أي ما يمثل ٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة في الجيش. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوات المقاتلة، التي بلغت قوتها الإجمالية ٣٣٥٤٦ وحدة، كانت أيضاً في الغالب من المجتمعات المسلمة (٨٣,٣٢٪)، بينما شكل المسيحيون ١٤,٩١٪. ومع ذلك، جاءت هذه الديناميكية الديموغرافية مغايرةً فيما يتعلق بنسبة الضباط، فقد شكلت الطائفةُ المارونية ٢٩٪، بينما كان مجموع الطائفتَيْن السنية والشيعية ٢٢٪ من الضباط. وقد أظهرت هذه الأرقامُ تبايناً مهمّاً فيما يتعلق بتمثيل الطوائف؛ مما أثار التساؤلات: هل يمثل هذا الشذوذُ عاملاً آخر وراء الفشل المستمر للجيش اللبناني فيما يتعلق بمهامه الأساسية؟ وهل أثَّر انعدامُ المساواة في التمثيل على تماسكه؟ هل يمكن التشكيك في ولاء وطاعة الجنود داخلَ الجيش عندما تُستخدَم القوة ضد متظاهرين من طائفتهم، وبالمثل، هل تُقبَل الوحشية غير المتناسبة عندما تستهدف هذه القوة طائفة أو مذهباً «مختلفاً»؟[12]

(11) Aram Nerguizian, "Between Sectarianism and Military Development: The Paradox of the Lebanese Armed Forces," in Bassel Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. Al-Habbal, Lara W. Khattab, and Shoghig Mikaelian, *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015), 120–21.

(١٢) يُمكن الإشارة إلى نقطة إضافية، وهي أن ميزانية الجيش والعدد الكبير من كبار الضباط. إذ يوجد عدد غير عادي من اللواءات في صفوفه. يشير إلى كيفية استخدام القادة السياسيين في البلاد الجيشَ مصدراً للرعاية، وينبئ بمعاناة المؤسسة من ضغوط مالية شديدة في وقت كتابة هذا التقرير. وللأسف، من الصعب الحصول على بيانات مفصلة عن الميزانية، ومع ذلك بُذِلَ الجهد لكشف بعض هذه المخاوف في منشور سابق. انظر:
Joseph A. Kéchichian, "A Strong Army for a Stable Lebanon," Middle East Institute *Policy Brief*, No. 19, September 2008, https://www.files.ethz.ch/isn/94778/No_19_A_Strong_Army_for_a_Sable_Lebanon.pdf.
وللمزيد من التقديرات الحديثة للميزانية، انظر الملحق ٣.

ميليشيا حزب الله المعززة

لم يكن هذا الأمرُ مفاجئاً؛ فحقيقةُ أن الجيش وقف يشاهد حزب الله وهو يغزو أجزاء من بيروت في مايو ٢٠٠٨م كانت، على أقل تقدير، صادمةً. إن السرعة التي نشرت بها الميليشيا رجالها للسيطرة على المناطق السنية في بيروت سلطت الضوءَ على براعتها الخاصة، وهم يحاكون ركّاب الدراجات النارية التابعين لقوات الباسيج الإيرانية شبه العسكرية الذين أرهبوا المتظاهرين في إيران، وتُسلط الضوءَ كذلك على حالة اللامبالاة عند الجيش اللبناني. في ذلك الوقت، ارتكب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وزعيم تيار المستقبل رئيس الوزراء سعد الحريري، خطأً فادحاً حين هدَّدا حزب الله، وأعلنا هيمنة الدولة على شبكة اتصالات الميليشيا المنفصلة، التي رغبا في إغلاقها، وكذلك نُحِّيَ رئيسُ أمن مطار بيروت، الذي كان موالياً لـ «حزب الله»، لكن الميليشيا انتصرت واستسلم الجيش.

مؤخراً، وفي أعقاب انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩م تزامناً مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في فبراير ٢٠٢٠م، كشف حزب الله عن طريقة عمله في لبنان، وأين يكمن مركز قوته الحقيقي. ورغم أن سلطات الدولة كانت تخوض في المتاهة الطائفية غير المسبوقة في البلاد، لدرجة أنها سيَّسَت جائحة فيروس كورونا، فإن مؤسسة الدولة الوحيدة التي كانت لا تزال قائمةً هي الجيش. ومما هو لافت للنظر، رغمَ الأداء الضعيف للجيش اللبناني بعدَ أكتوبر ٢٠١٩م، أن معظم المواطنين ظلُّوا يعتقدون أن بإمكانه فرض إصلاح شامل للنظام السياسي. لكن بقِيَ هناك سؤال يستحق التدقيق؛ وهو: هل سيتسامح المواطنون مع حياد الجيش بينما كان حزب الله يضطهد اللبنانيين؟ في الواقع، شاهد الكثيرون ثورة ما بعد أكتوبر ٢٠١٩م على شاشات تلفزيوناتهم في حالة من الهلع، حين ضربَت وحداتُ الجيش المتظاهرين الذين أغلقوا الطرق السريعةَ الرئيسة، وأصابت المتظاهرين العُزَّل[١٣]. وغضب كثيرون عندما عجزت سلطاتُ المطار عن منع الطائرات المدنية الإيرانية من الهبوط في الفترة من منتصف إلى أواخر فبراير ٢٠٢٠م، بعد أن وصل الوباء إلى إيران، لينتشر منها سريعاً إلى عدة مناطق أخرى. ولم يكن الضرر حقيقيّاً فحسب، بل أوضح الحدثُ كيف يمكن إذلالُ لبنان «بوصفه دولةً»

(١٣) للاطلاع على أحدث التحقيقات، انظر:
Amnesty International, "Lebanon: Military and Security Forces Attack Unarmed Protesters Following Explosions—New Testimony," August 11, 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/08/lebanon-military-and-security-forces-attack-unarmed-protesters-following-explosions-new-testimony/. See also Daniel A. Medina and Kareem Chehayeb, "As the Lebanon Uprising Hits 100-day Mark, Protesters Allege Torture by Security Forces," *The Intercept*, January 25, 2020, https://theintercept.com/2020/01/25/lebanon-protests-torture/.

على أرضه؛ إذ لا يمكنه إغلاق مطاره الدولي الوحيد لحماية مواطنيه، دون موافقة الميليشيا. فقط عندما زاد عدد الحالات زيادةً كبيرة، حذَّر مسؤولو الصحة رئيسَ الدولة الذي تكشَّفَت مساوئُه من وباءٍ وشيك. ودعا أعضاءُ النخبة في المجتمع إلى فرض حالة الطوارئ، بل إن البعضَ طالب الجيش بحماية البلاد، لكن حزب الله عارض أي خطوات من هذا القبيل. وفي الحقيقة، أكَّدَ رفضُ رئيسِ الوُزَراء الموالي لحزب الله حسّان دياب، والرئيس ميشال عون، إعلانَ حالة الطوارئ. أن كليهما صاغ سياساته إرضاءً للميليشيا القوية. وببساطة، لم يكن حزبُ الله مرتاحاً لتحمُّل الجيش مسؤولياتٍ أكبر، حتى المسؤوليات السيادية[١٤].

من الاستقلال إلى الثورة

نظراً لتبني الجيش اللبناني النظامَ الطائفي في البلاد، كان من الضروري مناقشة إنشاء المؤسسات الأمنية في لبنان بإيجاز، وتحديداً لتوضيح الفخ الذي وقع فيه القادة العسكريون. أُنشئ الجيش اللبناني في ١ أغسطس ١٩٤٥م، بعد عامَيْن من استقلال لبنان، حين حلَّ الضباط والمجندون من السكان الأصليين محلَّ نُظَرائهم الفرنسيين[١٥]. وقد جعل الجيشُ على رأس أولويات رؤيته الإستراتيجية الدفاعاتِ الحدوديةَ، رغم أن القيادة السياسية كلفته بمهمات أمنية داخلية؛ مما أثقل كاهله بمهام مستحيلة[١٦]. ولم ينجح البحث السريع عن أصحاب الكفاءات للتعامل مع التهديدات المحتملة، في الوقت الذي كان القادة المدنيون يبحثون فيه عن الشرعية. الأهم من ذلك، ولأن معظم الضباط كانوا غيرَ آمنين في مناصبهم، وكانوا مدينين بالفضل للاتفاق الوطني الذي حافظ على توازُن القوى بين مختلف الطوائف، وُضِعَت مشكلة الطائفية داخلَ المؤسسة الأمنية في البلاد. فقد عُهد بقيادة الجيش اللبناني إلى ضابط ماروني (مثل رئيس الدولة)، بينما كُلِّفَ ضابط درزيٌّ برئاسة الأركان،

(14) Eric Knecht, "Hezbollah Asserts Role in Lebanon's Coronavirus Fight," *Reuters*, April 1, 2020, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-lebanon-hezbollah/hezbollah-asserts-role-in-lebanons-coronavirus-fight-idUSKBN21J537.

(١٥) انظر:
Barak, *The Lebanese Army, and Adel A. Freiha, L'Armée et L'État au Liban* (1945–1980) (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1980, 166–72.

(١٦) تتمثل المهام الرئيسة للجيش اللبناني فيما يأتي: ١) مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المتكررة للسيادة اللبنانية في جنوب لبنان ووادي البقاع، وضمان انسحابه الكامل إلى الحدود المعترَف بها دولياً. ٢) مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية للمصالح الحيوية والأمن الوطني، وإلى أقصى حدٍّ ممكن، البقاء على الحياد تجاة السياسات الإقليمية والدولية؛ من خلال تبني موقف دفاعي منهجي. ٣) التنسيق مع الجيوش العربية وفق المعاهدات والاتفاقيات المُبرمة. ٤) الانخراط . وفقاً لما تُمليه المصالح الوطنية . في الأنشطة الاجتماعية والتنموية. ٥) المشاركة في عمليات الإغاثة بالتنسيق مع المؤسسات العامة والإنسانية الأخرى. ٦) أن يكونَ جهةً فاعلة محايدة في مواجهة الطائفية والخلافات السياسية في البلاد. انظر:
"Mission," Official Website of the Lebanese Army, http://www.lebarmy.gov.lb/en/army/?500#.VHXDY_mUcxo.

واختير العديدُ من كبار الضباط الآخرين من طوائف دينية مختلفة؛ مما أدى إلى ترسيخ الطائفية داخلَ صفوف الجيش[١٧].

سارعَ اللواءُ فؤاد شهاب، أولُ قائد للجيش اللبناني، لبناء جيش حقيقي بتعاون فرنسي كامل. وفي ذلك الوقت حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، كان لباريس تأثيرٌ كبيرٌ على الجيش، لا سيما من خلال جين لاي، وهو شخصية رئيسة في عملية إعادة الهيكلة. وبناءً على طلب شهاب، أُرسل لاي إلى بيروت لإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية للجيش، وهي المهمة التي تابعها عن كَثَب حتى عام ١٩٥٨م، قبلَ انتخاب قائد الجيش اللبناني رئيساً للجمهورية. في عام ١٩٥٩م، ولأن الرجلَيْن كانت تجمعُهما أواصرُ الصداقة، عُيِّنَ لاي في الرئاسة، حيث استُغِلَّت مهاراتُه التنظيمية أيضاً استغلالاً جيداً. ورغمَ التقدُّم التدريجي، وعلى الرغم من الموارد المالية المحدودة، فإن المساعدة المُقدَّمة من فرنسا حسَّنت القدرات الجوهرية، وإن كانت شكَّلَت - في الوقت نفسه - تحدياً كبيراً للدبلوماسية الفرنسية. في الواقع، كانت الخطوط الحمراء الغربية تهدف إلى حماية المصالح الإستراتيجية لإسرائيل أولاً؛ مما يعني أن الجيش اللبناني وجدَ نفسه مُكبَّل اليدَيْن عن مهمته الإستراتيجية الأكثر أهمية، وبدلاً من ذلك، وجَّه الجيشُ اللبناني اهتمامه إلى المسائل السياسية الداخلية؛ مما سلَّطَ الضوءَ على أوجه القصور القائمة.

كانت فُرَص الجيش قليلةً لتلبية هذه المتطلبات؛ لأن فعل ذلك يعني في الأساس أنه سيتحول إلى كرة تتقاذفها أقدامُ السياسيين الحريصين على تكبيل المؤسسة. في أعقاب المعركة الهجومية الوحيدة التي خاضها الجيش اللبناني على الإطلاق ضدَّ إسرائيل . معركة المالكية، التي لم يُترجَم النصرُ فيها إلى أي مكاسب . واجه لبنان تهديداتٍ أكثرَ خطورةً، ومع مرور الوقت، أصبح من الصعب معالجتها. يُضاف إلى ذلك أن نقص الدعم المالي أثَّر على شراء الأسلحة اللازمة؛ ممّا أدى، حتى أواخر عام ٢٠١٠م، إلى أوجه قُصور مُوَحَّدة. وقد حالت دولٌ غربية عديدة وحلفاؤها الإقليميون المؤيدون للغرب، دونَ حصول الجيش اللبناني على أنواع عديدة من الأسلحة، من بينها وحدات بطاريات مضادة للطائرات أو صواريخ هجومية؛ خوفاً من استخدامها ضدَّ إسرائيل. وسرعانَ ما عفا الزمن على القوة الجوية المحدودة، عندما تداول السياسيون أصولَها غير الملائمة كما لو كانت مجرد ألعاب. وبالطبع، سمح

(17) Joseph A. Kéchichian, "The Lebanese Army: Capabilities and Challenges in the 1980s," *Conflict Quarterly* 5, no. 1 (Winter 1985): 15–39.

غيابُ مثل هذه الأسلحة لإسرائيل بالرد على هجمات مجموعات المغاوير الفلسطينية من جنوب لبنان، والتي لم يكن بوسع الجيش اللبناني منعها. مرةً أخرى، ولأسباب سياسية إلى حدٍّ كبير، لم يُكَلَّف الجيشُ اللبناني بمهمة إغلاق حدود لبنان مع إسرائيل والدفاع عن البلاد؛ لأن دُوَل المواجهة نظرت إلى الدولة الصغيرة على أنها ساحة مفيدة للاشتباك مع إسرائيل، بعيداً عن أراضيها. وكان هذا يعني أن الجيش اللبناني أُجبر على التكيف مع أنواع جديدة من الحروب ليست من اختياره؛ فقد كان يراقب بشكل أساسي معارك مجموعات المغاوير الأفقية، بينما يفقد السيطرة تدريجيّاً على مهمته الإستراتيجية. وهكذا اتسم تاريخُ لبنان المعاصر بسلسلة من الحروب والمعارك والاشتباكات بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبعدَ عام ١٩٨٢م، بين ميليشيا حزب الله وإسرائيل؛ الأمرُ الذي زعزع استقرارَ البلاد، ولم تستطع بيروتُ التغلُّبَ عليه بشكل مناسب. وفي الحقيقة، فإن الموقعَ الإستراتيجي للبنان، على المستويَيْن الجيوسياسي والاقتصادي، جعل من المستحيل التركيز على بناء الدولة مع انخراط الجيوش المجاورة في صراعات منخفضة الحدة[١٨].

معارك حزب الله

عندما غزت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢م واحتلت الجزء الغربي من العاصمة بيروت، استغلت «حرب لبنان الأولى» الانقسامات السياسية بين المجتمعات اللبنانية، وسلطت الضوء على نقاط الضعف العسكرية للمعارضة[١٩]. وممّا لا شك فيه، أنه في الوقت الذي تحققت فيه الأهداف التكتيكية للغزو تحقُّقاً سريعاً، انسحبت منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، وبعد اتفاق فك الاشتباك الفرنسي الأمريكي الإيطالي، أَجْلَتْ قادتها وبعضَ مقاتليها إلى دُوَل عربية أخرى. من جانبها، احتفظت سوريا بقوات عسكرية في لبنان، لكنها لم تعد تُشَكِّلُ تهديداً كبيراً لإسرائيل. ونتيجةً مباشرةً لغزو واحتلال جنوب لبنان عام ١٩٨٢م، تفكَّك الجيشُ اللبناني على أُسُس طائفية، لا سيما بعد معارك جبل الشوف عامَي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م. ومن اللافت للنظر أنه حتى نهاية الحرب الأهلية، شهد الجيش اللبناني تناقصاً مستمرّاً في عدد أفراده؛ مع تخلي وحدات كاملة عن المؤسسة الوطنية ليتحول ولاؤها للميليشيات الطائفية والمذهبية. وذهبت إليزابيث بيكار إلى أن المؤسسة العسكرية الوطنية أوضحَت

(18) Laurent and Basbous, *Une Proie Pour Deux Fauves*, 65–161.

(١٩) يمكن الاطلاع على مناقشة جيدة لمصطلحات «حرب لبنان الأولى»، والمعروفة أيضاً باسم «عملية السلام للجليل»، في:
Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon*: 1970–1983 (Ithaca and London: Cornell University Press, 1984); and Jacobo Timerman, *The Longest War: Israel in Lebanon* (New York: Alfred A. Knopf, 1982).

«حالة الدمار» الموجودة في الدولة اللبنانية؛ إذ أظهر الجيش اللبناني أوجه قصور جوهرية طُوالَ الحرب الأهلية المؤلمة[٢٠].

وبخلاف الخطط الإستراتيجية الإسرائيلية في لبنان، كانت النتيجة الأكثر أهميةً لغزو عام ١٩٨٢م هي التأسيس الرسمي لميليشيا حزب الله، التي وصفت نفسها على أنها حركة المقاومة اللبنانية. شنَّت الميليشيا سلسلةً من العمليات المضادة التي أثارت حفيظةَ جيش الدفاع الإسرائيلي، لكنها، على القدر نفسه، زادَت من إضعاف الجيش اللبناني، الذي منعَته سوريا وأعوانُها في لبنان من الانتشار في جنوب البلاد. ومع وقف الأعمال العدائية واتفاق الطائف الذي تُوُصِّلَ إليه بعد جهد جهيد عام ١٩٩٠م، والذي تظاهر بتعديل دستور البلاد، شرع الجيشُ اللبناني في مهمة استعادةٍ وإعادة هيكلةٍ بقيادة اللواء إميل لحود، الذي أصبح رئيساً للدولة في عام ١٩٩٨م. نظريّاً، على الأقل، أعاد الجيشُ اللبناني تشكيلَ نفسه ليصبحَ جيش تحرير يمكن تمكينُه لأداء مهمته الدفاعية الإستراتيجية، رغمَ استمرار دمشق في إحكام سيطرتها على بيروت. وتجدُر الإشارة إلى أن التطور الرئيس في هذا الوقت كان الدعم الفرنسي الأمريكي لرئيس الوزراء رفيق الحريري، الذي نجح في الحصول على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، الذي دعا لبنان إلى فرض سيادته على جميع أراضيه، ودعا «القوات الأجنبية»، أي سوريا، إلى الانسحاب. ودعا القرارُ كذلك إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وهو الأمر الذي تجنّب الجيشُ اللبناني تطبيقه، مدعياً بأن القوات الأجنبية الوحيدة في لبنان هي القوات الإسرائيلية التي احتلت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وأن إعادة انتشار القوات السورية لا يُمكن تنفيذُه إلا بالتعاون بين دمشق وبيروت، فورَ وضع اللجنة العسكرية العليا المشتركة البروتوكولات اللازمة. يُضاف إلى ذلك أن الجيش اللبناني عرَّفَ حزب الله رسميّاً على أنه حركة «المقاومة الوطنية»، ورفضَ وصفه بمجموعات المغاوير أو الميليشيا، وأصرّ على أن مجموعة المقاومة تُشكل مصلحة إستراتيجية لبنانية. ورغم التصريحات الودية، التي ألمحت إلى العلاقات الوثيقة التي كانت قائمةً بين الجيش اللبناني والميليشيات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فمن الواضح أن الجيش اللبناني قُدِّمَ قُرباناً على مذبحٍ طائفي؛ لأن السياسيين اللبنانيين لم يتمكنوا من فصل طائفيتهم التي يعتزون بها عن التفضيلات الإقليمية الكارثية التي، في نهاية المطاف، حوَّلَت الجيشَ اللبناني إلى قوة أمن داخلي[٢١]. في الواقع، أرضى هذا التطور

(20) Elizabeth Picard, *Lebanon: A Shattered Country* (New York: Holmes & Meier, 2002), 155–74.

(21) Barak, *The Lebanese Army*, 151–69.

السلطات السورية أيضاً، ورفض قادتها أي مظهر من مظاهر الاستقلال لجارهم. وتعاملَت دمشق مع بيروت باعتبارها دولةً تابعة، ومع الجيش اللبناني بوصفه قوةً مرزبانية [٢٢]. وبحلول عام ٢٠٠٥م، عندما اغتيل رفيق الحريري، وأُجبر السوريون على إنهاء احتلالهم الذي استمر ٣٠ عاماً، عادَ الجيش اللبناني إلى مهمته الإستراتيجية، وكانت هذه عمليةً تدريجية ستبقى قيدَ التقدم على مدى عقدَيْن من الزمن، رغمَ أن المؤسسة يُمكنها أن تُصبح ذا طابع احترافي في نهاية المطاف.

ومما يُؤسَف له أن العملية توقفَت في عام ٢٠٠٦م، عندما شنَّت إسرائيلُ حرباً واسعةَ النطاق استمرت ٣٣ يوماً، أصبحَت نقطةَ تحوُّل كبيرة في شؤون بلاد الشام. ورغمَ سلسلة الهجمات الإسرائيلية، والتغيُّرات المهمة، ومن بينها الاشتباكاتُ واسعة النطاق، التي اصطبغت بها فترة التسعينيات، فإن هجمات عام ٢٠٠٦م وضعَت الجيشَ اللبناني أمامَ أمر واقع؛ إذ انخرط الجيشُ في تنسيق غير مسبوق مع الميليشيا. جرى التفاوضُ على وقف إطلاق النار برعاية مجلس الأمن، الذي أعاد قرارُه رقم ١٧٠١ تحديدَ الأولويات الداخلية والإقليمية. وبموجب هذا القرار التاريخي، عُزِّزَت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تعزيزاً كبيراً، بإضافة وحدات المُشاة؛ ممّا أدى إلى فترة من الاستقرار في جنوب لبنان. ومع ذلك، فشل القرار رقم ١٧٠١ في ضمان عدم تسييس الجيش اللبناني؛ لأنه واجه تحدياتٍ داخليةً جديدة، على رأسها معارك نهر البارد الشهيرة في عام ٢٠٠٧م، والتي وضعَت الجيشَ في مواجهة القوى المتطرفة[٢٣].

في أعقاب انتفاضات ٢٠١١م في سوريا، والحرب الأهلية المستمرة في ذلك البلد البائس، والتي شهدت ظهور جهات فاعلة جديدة، بدءاً من الجماعات السورية المتطرفة المختلفة إلى ما يُسَمَّى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) . تغيَّرت خريطة المنطقة بأكملها. كان التحدي الرئيس الذي واجه الجيش اللبناني في هذا الوقت هو كيفية الرد على وجودٍ إرهابي ملموس ومتزايد في أجزاء معينة من البلاد؛ هل يمكن للجيش اللبناني أن يتسامح مع إرهابيين على شاكلة داعش في عرسال (شمال لبنان)، على سبيل المثال، أو يتحمل قرار حزب الله بالقتال إلى جانب النظام السوري، بغض النظر

(22) Laurent and Basbous, *Une Proie Pour Deux Fauves*, 11.

(23) Naomi Joy Weinberger, *Syrian Intervention in Lebanon: The 1975–76 Civil War* (New York: Oxford University Press, 1986), 241–68.

وانظر أيضاً:

Gilbert Achcar and Michel Warschawski, *33 Day War: Israel's War on Hezbollah in Lebanon and Its Consequences* (Abingdon: Routledge, 2015); and Joseph Bayeh, *A History of Stability and Change in Lebanon: Foreign Interventions and International Relations* (London: I.B.Tauris, 2017), 160–97.

عن أي توافق لبناني حولَ هذا الشأن؟ كيف يمكن للجيش اللبناني أن يحافظ على التماسُك الوطني إذا امتدت التفضيلات الإقليمية، التي لم تكن بالضرورة تصب في مصلحة بيروت، وأعادت، لو بصورة غير مباشرة، النفخ في جذوة الطائفية الخامدة؟ وكان أن شنَّ الجيش اللبناني اعتداءاتٍ مختلفةً على الجماعات الإرهابية، ودفع ثمناً باهظاً لبراعته. قاتل الجيش اللبناني في عرسال [عملية فجر الجرود]، وسجَّلت المنطقةُ الحدوديةُ للقلمون على طول الحدود السورية انتشاراً لحزب الله والجيش العربي السوري؛ لمحاربة تحرير الشام، وداعش، وجماعات أخرى، بين عامَيْ ٢٠١٤م و ٢٠١٧م. لكن الجيش أنكر تعاونه مع أيِّ كيان آخر، وهو أمر يصعب تصديقه، ورغم ذلك لا يوجد ما يعارض التصريحاتِ الرسميةَ بسبب التعتيم الإخباري شبه الكامل. أُصيب العشرات، وقُتِل ما لا يقل عن ٢٠ جندياً، وأُسر ٤٩ (أُطلق سراح ٣٦ أحياءً، ويبدو أن ١٣ جندياً قد أُعدموا)[٢٤]. في هذه العملية، استعرض الجيش اللبناني أحدثَ المعدات التي حصل عليها من الولايات المتحدة؛ مما سمح له بالتأكيد بالانتصار، لكن تعاونَه مع ميليشيا حزب الله ظلَّ معلقاً على رأسه كسيف ديموقليس[٢٥]. الأهمُّ من ذلك أن قادةَ الجيشَ اللبناني، شأنُهم شأن معظم القادة المدنيين، باغتتهم المفاجأة في أواخر العَقد.

ثورة أكتوبر ٢٠١٩ الزائفة

في ظل أزمة اقتصادية حادة وركود سياسي غير مسبوق، حتى بالمعايير اللبنانية، تدفَّق ما يقرب من مليونَيْ لبناني إلى شوارع العاصمة في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م، رغم تظاهُر وسائل الإعلام المناهضة للتحرُّكَات بعدم رؤيتهم. استمرت الثورةُ رغم قلة الحركة مع بداية فصل الشتاء وهطول الأمطار الغزيرة في لبنان، وهذا هو سبب خفوت حدة الثورة قبلَ ظهور جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠م. ويصعب تحديد الأمر الذي شكَّل صعودَ الجمهورية اللبنانية الثانية، هل كانت المظاهرات العَفَوية، أو إغلاقُ الطرق السريعة والشوارع، أو حتى إقامة مخيم شبه دائم في ساحة الشهداء، قلب العاصمة؟ ومما لا

(24) "Kahwagi: Army Will Do Utmost to Free Hostages," *The Daily Star* (Beirut), August 12, 2014, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Aug-12/266928-army-removes-militants-bodies-from-arsal.ashx#axzz3ABS02nte. See also *The Associated Press*, "Syria's al-Qaeda Branch Nusra Front to Swap Lebanese Soldiers for Prisoners," December 1, 2015, https://www.cbc.ca/news/world/lebanon-prisoner-release-1.3344823; and Sarah Dadouch, "Lebanon Identifies Soldiers Killed in Islamic State Captivity," *Reuters*, September 6, 2017, https://uk.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-lebanon/lebanon-identifies-bodies-of-soldiers-killed-while-in-is-hands-idUKKCN1BH11M.

(٢٥) قدَّمَت حكومةُ الولايات المتحدة أكثَر من مليارَيْ دولار من المساعدات العسكرية، من بينها حوالَي ٨٠٠ مليون دولار من تمويل وزارة الدفاع، للبنان بين عامَيْ ٢٠٠٥م و ٢٠١٩م. انظر:
Aram Nerguizian, "There Are Reports That the United States Will Withhold Military Aid to Lebanon," Beirut: Carnegie Middle East Centre, November 1, 2019, https://carnegie-mec.org/diwan/80253.

شك فيه أن اللبنانيين أدركوا أن الأنظمة الاجتماعية-السياسية والاقتصادية القائمة ليست مواتية لمصالحهم؛ ولهذا أصبحت الدعواتُ لعقد اجتماعي جديد حجرَ الزاوية لجميع المطالب. نفى القادةُ المسؤولية عن جميع المشكلات، ومارسوا الفساد، وعلاوةً على ذلك جعلوا أنفسَهم فوق المساءلة. ورغمَ تقديم رئيسِ الوزراء سعد الحريري وحكومته استقالاتهم في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩م، بقِيَت المؤسسةُ الحاكمة في مكانها، مستفيدةً من الشلل الذي ألقى بالمواطنين في خِضَمِّ أزماتٍ لا نهايةَ لها[٢٦].

ولمّا باغتَت المفاجأةُ حزب الله، أرسل رجالَ ميليشيات مسلحين لمواجهة المتظاهرين العُزَّل الذين رفعوا العَلَم الوطني؛ مميزين أنفسهم عن أولئك الذين يُلَوِّحُون بالرايات الحزبية. وقد أدَّت هجماتُ عناصر الميليشيات على المواطنين المطالبين بالإصلاحات إلى انتشارٍ أمني كبير، قادَ بطبيعة الحال إلى تفاقُم الأوضاع. كان سلوك الجيش اللبناني لا يزال يحظى بشعبية لدى الغالبية العظمى، لكنَّه صَدَم الكثيرين، حين فوجئوا بأن تلك المؤسسةَ التي يعتزُّون بها سوف تنقلب على المدنيين العُزَّل. مع ارتباكِ قُوى الأمن الداخلي، نشرت السلطاتُ المدنية الجيشَ اللبناني لإعادة فتح الطرق السريعة المغلقة، وإن كان ذلك في المناطق ذات الغالبية المسيحية فقط. في الواقع، كان الجيشُ اللبناني غائباً تقريباً عن المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا حزب الله؛ مما أثار حفيظة شريحة كبيرة من المواطنين. من خلال هذه الخطوات، استجابَ الجيشُ اللبناني لدعوات الميليشيا وحلفائها المسيحيين داخلَ التيار الوطني الحر بقيادة الرئيس ميشال عون؛ مما زاد الرأيَ العام انقساماً. ولمّا كان من السابق لأوانه معرفةُ ما إذا كان المواطنون سيَرَوْن هذا الارتباط على أنه صدعٌ دائم، أو ما إذا كانوا سيُطالبون الجيشَ اللبناني بالامتناع عن مثل هذا الدعم الصارخ، لم يشُكَّ إلَّا القليلُ بأن التقييمات ستتغير. وفي الحقيقة، تأكَّدَت تلك المخاوف في الأسبوع الذي أعقب تفجيرات ٤ أغسطس ٢٠٢٠م، حين استخدمت وحداتُ الميليشيات الذخيرةَ الحية ضدَّ المدنيين على مرأىً ومسمعٍ من جنود الجيش اللبناني الذين لم يُحَرِّكُوا ساكناً[٢٧]. ومن غير المُرَجَّح أن يغفِرَ معظمُ المواطنين استخدامَ الجيشِ اللبناني المفرطَ للقوة ضد المدنيين العُزَّل، الأمر الذي أبرز مدى ضعف

(26) Lynn Maalouf, "Lebanese Protests Explained," *Amnesty International*, January 17, 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/11/lebanon-protests-explained/.

(٢٧) في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠م، عقد عددٌ من الأطباء الذين عالجوا إصابات الحرب في المستشفيات المحلية مؤتمراً صحفيّاً في نادي الصحافة اللبناني؛ لتوثيق الإصابات البالغة الناجمة عن استخدام الذخيرة الحية. ورغم بث المؤتمر على الهواء مباشرةً على شبكات القنوات التلفزيونية المحلية إم تي في، وإل بي سي، والجديد، فإن عدداً قليلاً جدّاً من الصحف تناول الحدث في تغطياته في اليوم التالي. ولم يكن هناك أيُّ تحقيق صحفي تقريباً باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ومن اللافت للنظر أن صحيفةَ النهار، الصحيفة الرئيسة في البلاد، قدمت تغطية على الصفحة الأولى مع عدة صور للإصابات. راجع: «الدولة القاتلة من يحاسبها؟»، النهار ، ١٤ أغسطس ٢٠٢٠م، https://newspaper.annahar.com/article/1256986-الدولة-القاتلة-من-يحاسبها.

الدولة، ومدى هشاشة الحكومة، حين غضَّت المؤسسةُ الطرفَ عن وجود جيشَيْن (الجيش اللبناني والجناح المسلح لحزب الله)، وعملتين، و ١٨ جماعة طائفية معتمدة رسميّاً، والكثير من نظريات المؤامرة[٢٨]. كان من المدمر أيضاً تعذيبُ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الذي لا يُمكن إنكاره بحق المُعتقَلين، الذين يُحتجزون غالباً في الحبس الانفرادي، ويُحاكمون أمامَ المحاكم العسكرية دونَ حضور محامٍ، إلى جانب رَفْض قُوّات الأمن وقفَ الهجمات التي يتعرض لها المتظاهرون على أيدي حزب الله وحلفائه (ولا سيما ميليشيات حركة أمل، والحزب السوري القومي الاجتماعي)، الأمر الذي أوضح كيف تطوَّر العنفُ الذي يمارسه الجيشُ اللبناني، وخَلَق سرديات بديلةً خانت العقودَ الاجتماعية في البلاد. وبالفعل، فإن عدم وجود توافق وطني حولَ مصير البلاد وأهدافها الإستراتيجية، بل حولَ الهوية الوطنية المُشترَكة . قوَّض كلَّ الجهود المبذولة لإنقاذ الدولة من الانهيار المحتوم.

إلا أن اللبنانيين ظلوا على تمسكهم بأن المؤسسةَ الوحيدة الباقية التي يمكنها منعَ تفكك الدولة بالكامل هي الجيش، حتى إن كان دورُه بالأساس هو حفظ الأمن الداخلي. وبالطبع صدرت بانتظام تصريحاتٌ خطابية عن إسرائيل وضرورة الدفاع عن الأرض، لكنها كانت من صنف الأوهام. وهنا تكمن معضلةٌ وجودية، إذ إن الجيش اللبناني اضطلع بدورٍ بارز في التفاعلات اللبنانية الداخلية، رغم أن مشاركاته الإقليمية ظلت هامشيةً، إلى حدٍّ كبير، منذ عام ١٩٤٨م. فعلى الجبهة الداخلية، كان قوةً موحِّدةً للأمة، ومؤسسة ذات قدرةٍ كبيرة على التنظيم الاجتماعي، وكياناً افتُرِض به التسامي على التوترات بين الطوائف، وحاول، ولو على مستوىً عملي على الأقل، تمييز الغث من السمين عبرَ بناء جهازٍ لا طائفي. غيرَ أن أيّاً من هذه السمات لم يحقق مبررَ الوجود الإستراتيجي للجيش اللبناني، الذي أصبح يحمل الآن عبءَ الرفض الشعبي لسلوكه في الانتفاضة الأخيرة. وبالفعل، نما التصور السلبي عن الجيش بسبب تخليه عن حياده التقليدي في النزاعات السياسية الداخلية، بعدَ أن استخدم ضُبّاطُه القوةَ المفرطة تجاهَ أفرادٍ بعينهم من المدنيين العُزَّل[٢٩].

(28) Roger Cohen, "Lebanon Battles to Be Born at Last," *The New York Times*, October 25, 2019, https://www.nytimes.com/2019/10/25/opinion/lebanon-protests.html.

في ١٢ أغسطس ٢٠٢٠، علّقت صحيفةُ نيويورك تايمز بأن لبنان لديه فرصة أخيرة لإدارة شؤونه، متسائلةً عما إذا كان المسؤولون قادرين على مواجهة التحديات المختلفة. انظر:

"Could the Beirut Explosion Be a Turning Point for Lebanon?," *The New York Times* (editorial), August 12, 2020, https://www.nytimes.com/2020/08/12/opinion/lebanon-corruption-beirut-explosion.html.

(29) Eduardo Aboultaif, "The Lebanese Army: Saviour of the Republic?," *The RUSI Journal* 161, no. 1 (2016): 70–78.

لقد كانت لبنان، وبشكلٍ مذهل؛ الحالةَ المثلى لإبراز عملية تفكُّك سلطة الدولة هذه، والتي وضعت تحدياتٍ خطرة أمامَ المؤسسة الأمنية. وفي الواقع، كان محالاً على الجيش أن يضطلع بوظائفه بكفاءة في ظل تعرُّضه الدائم لنماذج معرفية اجتماعية وسياسية تلاعَب بها السياسيون لترويج الطائفية. وفوق ذلك، لم يتمكن الجيشُ من الإفلات من براثن الطائفية السياسية وتجنُّب التلاعب، ليظل أداةً في يد الزعماء المزعومين، ممّن تبتعد أهدافهم عن الوحدة الوطنية ابتعاداً مراوغاً. وإن اعتبرنا أن تعريفَ الأمن القومي هو «مسؤولية الأمة عن حماية قيم الدولة ومبادئها ومواطنيها ومؤسساتها وحرياتها وتماسكها من التهديدات الخارجية والداخلية»، وطبقنا ذلك على الجيش اللبناني، لاتضح جليّاً أنه يواجه مهمةً تنوء بحملها الجبال[٣٠]. وحتى لو أخذنا في اعتبارنا الطابع متعدد الطوائف لهذا القانون العسكري الخاص، فإن التلاعب السياسي، أو التواطؤ بين الجيش وقواتٍ سياسية وجماعاتٍ طائفية بعينها، يجعل من المحال تقريباً تحقيق أدنى معايير الأمن القومي. وتكمن أسبابُ هذه الوقائع في معايير اللبنانيين ومبادئهم، حتى وإن لم يعترفوا بذلك إلا نادراً. ففي ظل غياب إجماعٍ بين المواطنين، أصبح الجيشُ في وضعٍ لا يسمح له ببناء أي إستراتيجيات موحِّدةٍ تحمي البلاد بأكملها. وكذلك، وككل مؤسسةٍ في لبنان عانت من مستوياتٍ غير مسبوقة من المؤثرات الطائفية؛ كان جليّاً أن الجيش لم يتمكن من التغلب على هذه القوى السلبية في صفوفه. وقد كان المطلوب من الجيش هائلاً؛ وهو أن يرضي المخططات الطائفية المختلفة العاملة في البلاد. فكيف يمكن للجيش أن يُدافع عن البلد في وجود احتكارٍ ثنائي للاستخدام الشرعي للقوة، والتي اتفق كلُّ المراقبين أن الزعماء السياسيين الماكرين فرضوها على الجيش؟ وفي ظل هذه الظروف، وبالإضافة إلى الإهانة المتمثلة في مشاركة فصيلٍ مسلح في مسؤوليات الدفاع؛ كان من غير الحكمة أن يقبل مسؤولو الجيش هذه المهام المفروضةَ عليهم، كي يتمكنوا بالفعل من فرض سيطرةٍ فعّالة على كامل الإقليم، ويُؤَمِّنوا دفاعاته[٣١]. وقد كان ذلك. وما زال. محورَ اهتمام أي تحليل للجيش اللبناني، وهو ما سمح قادةُ الجيش . للأسف. باستفحاله وتجاوزه إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، أضعفَت المؤسسة الوطنية وهدَّدت بفصلها عن الساحة الوحيدة والحقيقية للأمن القومي.

(30) Narender Kumar, "Defense Planning: A Review," in *Defense Reforms: A National Imperative*, eds. Gurmeet Kanwal and Neha Kohli (New Delhi: Pentagon Press in association with the Institute for Defence Studies and Analyses, 2018), 75–98.

(31) Emma Soubrier, "Re-construire une Armée Nationale: l'exemple du Liban depuis 1958," *Cahier du Retex* (February 2013), https://www.researchgate.net/publication/272181917_Re-construire_une_armee_nationale_L%27exemple_du_Liban_depuis_1958, esp. 108–16.

إعادة تسليح مؤسسات لبنان الأمنية

سعَت بيروت، بسبب إصرار الأمين العام لحزب الله وقادته على أن الجيش اللبناني غير مجهز تجهيزاً كافياً للدفاع عن البلاد ضدَّ الاعتداءات الإسرائيلية؛ إلى تطوير قدراتها، غالباً عبر مِنَح مُمولين غربيين أساسيين (انظر الملحق الثالث للاطلاع على ملخص عام عن الجيش اللبناني). ولذلك، وفي وجه ميليشيا مسلحة تسليحاً جيداً أقام معها قادةُ الجيش تعايشاً مؤقتاً؛ قَبِلَت بيروت دعوةَ الأمم المتحدة لحضور مؤتمر روما في ١٥ مارس عام ٢٠١٨م لدعم مؤسسات لبنان الأمنية. ومن اللافت أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت الفاعلَ الدولي الأكثر التزاماً بتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي؛ اتخذَت لنفسها دوراً ثانويّاً في هذا المؤتمر الأممي، رغم أنها استثمرت ما يزيد عن مليارَيْ دولار في الجيش اللبناني بين عامَيْ ٢٠٠٦م و٢٠٢٠م[٣٢]. ويصعب معرفة ما إن كان الهدفُ من قرار تخفيض المستوى هذا هو إفساح المشاركة لدولٍ أخرى. لكن في النهاية، وكما كان متوقعاً؛ تبرعت الدولُ التي استثمرَت استثماراً منتظماً في مؤسسات الأمن اللبنانية على عرش المساهمين؛ فقدمت فرنسا للبنان حدّاً ائتمانيّاً مقداره ٤٠٠ مليون يورو لشراء ما تمسُّ إليه الحاجةُ من عتاد. ومن جانبها، أعلنَت المملكةُ المتحدة منحةً إضافية مقدارها ١٣ مليون دولار على هيئة خامات وتدريب لكلٍّ من الجيش وقوى الأمن الداخلي، بل تعهدت لندن بالمساعدة عبرَ التزامها بما مجموعُه ١١٠ ملايين دولار في غضون عام ٢٠١٩م. ووعد الاتحادُ الأوروبي بـ ٥٠ مليون يورو، لكنَّ غالب هذه التعهدات اشترطت شراء الأجهزة والمعدات من الدول المانحة.

ورغم الضمانات المتنوعة، أبرز مؤتمر روما مواطن القصور القائمة في القطاعات الأمنية اللبنانية؛ إذ توصَّل النقاد إلى أن الجيش اللبناني عاطل وبلا فائدة؛ نظراً لعدم قدرة قادته على منع حزب الله من التأثير عليه. ففي فبراير من عام ٢٠١٩م، على سبيل المثال؛ علّقت السعودية تعهُّداً بـ ٣ مليارات دولار لتقوية الجهاز الدفاعي اللبناني، وهو ما مثّل إعلاناً مفاجئاً كان بمنزلة لطمة مباشرة لبيروت، وذلك بعد أن امتنعت الأخيرةُ عن التنديد بهجمات طالت البعثاتِ الدبلوماسيةَ السعودية في إيران. ولم يكن بمقدور الرياض أن تغُضَّ الطرفَ عن تدخل حزب الله السافر المفرط في الدبلوماسية اللبنانية،

(32) United Nations, "Security Council Press Statement on Rome Conference," New York: SC/13267, March 15, 2018, https://www.un.org/press/en/2018/sc13267.doc.htm. See also Georgi Azar, "Rome Conference to Boost Lebanese Army Kicks Off," *Al-Nahar*, March 14, 2018, https://en.annahar.com/article/774195-rome-conference-to-boost-lebanese-army-kicks-off.

التي بدا سلوكها الفاترُ بارزاً للغاية في جامعة الدول العربية، والتي أدانت إيران لتدميرها المنشآت الدبلوماسية العربية في طهران ومشهد. وأعلن رئيسُ الوزراء الحريري ساعتَها أن التغيُّر السعودي جاء نتيجة «توظيف السياسة الخارجية للدولة اللبنانية في خدمة محاور إقليمية»، والذي كان توبيخاً مهذباً، لكن غير كافٍ أبداً؛ لوزير خارجيته على قراراته غير المنسقة[٣٣]. ومن ثم، اضطلعت لبنان بدور الوكيل بين السعودية وإيران؛ إذ يدفعها كلاهما في صراعٍ جيوسياسي. ولذلك، اختارت سياسةُ الانقياد اللبنانية القطبَ الإيراني بدلاً من القطب السعودي، وهو ما وضعها في مفترق طرق يعكس اختلالاتِ توازن داخلية. لكن المدهش أن إيران لم تعرض أبداً مَنْح لبنان أي مساعدة عسكرية كبيرة، رغم أنها تمد حزب الله بكميات ضخمة من الأسلحة، وفيها صواريخ أرض-أرض قصيرة ومتوسطة المدى. كظَم قادةُ الجيش اللبناني ردودَ أفعالهم، مصدومين من الخسارة المالية الضخمة التي كانت لتمثل قوةً إضافية ضرورية؛ لا لمجرد أنهم أضاعوا فرصةً ذهبية يحصلون بها على عتادٍ متطور، بل لأنهم أدركوا أيضاً أن الزعماء المدنيين الضعاف عزلوا لبنان أكثر عن المجتمع الدولي، وعن النظام الإقليمي العربي الذي يُفترَض أنه ينتمي إليه. لكن، يظل من غير الواضح إن كان الدعم الدولي المضمحل للبنان قد رفع من عوامل الخطر بين الجيش اللبناني وقوات حزب الله، خاصةً أن الأخيرة تمتلك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ صاروخ يُفترض أنها قادرة على تدمير إسرائيل، حتى إن كانت حرب عام ٢٠٠٦م أصبحت تمثل نموذجاً معرفيّاً للتبادلات غير الحاسمة[٣٤].

لكن لم تكن هذه الانتكاسة الحادثةَ الوحيدة التي قصَّت أجنحةَ الجيش اللبناني، فأصبح نسراً مهيضَ الجناح حُرِّمَ عليه أن يَطير. في عهد الحريري، غازلت بيروت الاتحاد الروسي للحصول على بعض المقاتلات، وبالفعل رحّبت في عام ٢٠٠٨م بعرض بوتين بالحصول على ١٠ مقاتلات مُستعملة مجانية من طراز ميج-٢٩ [٣٥]. لكن عندما تُجُوهِلَ هذا العرض، عَرَض الرئيس دمتري ميدفيديف في عام ٢٠١٠م

(33) "Saudi Arabia Halts $3 billion Package to Lebanese Army, Security Aid," *Reuters*, 19 February 2016, https://www.reuters.com/article/us-saudi-lebanon/saudi-arabia-halts-3-billion-package-to-lebanese-army-security-aid-idUSKCN0VS1KK.

(٣٤) للاطلاع على ثلاثة تقارير مثيرة للاهتمام حول الحرب، انظر:
Jonathan Schanzer, Tony Badran, and David Daoud, *The Third Lebanon War: The Coming Clash Between Hezbollah and Israel in the Shadow of the Iran Nuclear Deal* (Washington, DC: Foundation for Defense of Democracies, July 2016); Amos Harel, "Israel's Second Lebanon War Remains a Resounding Failure," *Haaretz*, July 12, 2016, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.MAGAZINE-israels-second-lebanon-war-remains-a-resounding-failure-1.5407519; and V. Krishnappa, "Who Won the Second Israel–Lebanon War?," *Strategic Analysis* 37, no. 1 (2007), 49–71.

(35) Luke Harding and Hugh Macleod, "Russia Offers Fighter Jets to Lebanon as Gifts," *The Guardian*, December 18, 2008, https://www.theguardian.com/world/2008/dec/18/russia-lebanon-jets-arms-supply.

«٦ مروحيات هجومية من طراز مي-٢٤، و٣١ دبابة من طراز تي-٧٢، و٣٦ قطعة مدفعية عيار ١٣٠مم، و٥٠٠,٠٠٠ قذيفة للمدفعية اللبنانية الحالية»، وكلها دونَ مقابل[٣٦]. لكن روسيا لم تسلِّم أيّاً من هذه الهدايا الموصى بها، رغم توقيع موسكو وبيروت اتفاق تعاون عسكري في ٣ فبراير عام ٢٠١٨م، والذي أثار شكوكاً كبيرةً لدى المانحين التقليديين. ورغم أن عدم التوافق التِّقَني مَنَع مَنْح أي معدات روسية، فُتِنت الحكومةُ اللبنانية، المنقسمة على نفسها انقساماً ميؤوساً منه على المستوى السياسي، بإغراءات موسكو التي كانت لتُسعد الميليشيا المهيمنة، والتي حصلت بدورها على تعهدات بمساعدةٍ عسكرية من طهران لبيروت، ولم تتحقَّق أيضاً على أرض الواقع قطُّ. ورغم أن غالب المعدات اللبنانية كانت غربية الصنع، حصلت بيروت على أنواعٍ معينة من المعدات الروسية على سبيل المجاملة من سوريا التي طال احتلالها لثلاثة عقود، وأغلبها كان شاحنات، والقليل من ناقلات الأفراد المسلحة. ولا يبقى من الحديث عن محاولة الحريري المتواضعة لفتح علاقات مع روسيا غيرُ رفض إسرائيل المُحتمَل، والتي تظل الحليفَ الإقليمي المفضل لموسكو[٣٧].

لكن برغم هذه التعهدات الروسية غير المُنجَزة، ركّز العديدُ من مشروعات الاتحاد الأوروبي على حدود لبنان غير المرسّمة مع سوريا؛ لأجل منع تهريب الأسلحة، وكذلك لمساعدة لبنان على استعادة سيادته على أرضه. فأطلقت الإدارة المتكاملة للحدود اللبنانية التابعة للاتحاد الأوروبي برنامجاً لضبط تدفق الأسلحة غير الشرعية إلى البلاد؛ وذلك لأن بيروت تفتقد القدرةَ والرغبة في ضبط حدودها. وقد بُذلت جهودٌ كبيرة لزيادة قدرة لبنان على مراقبة الحدود التي تمتد بطول ٣٢٠ كيلومتراً مع سوريا وتأمينها. وانتهت جهود الإدارة المتكاملة للحدود، بالإضافة إلى جهود الفريق

---

(36) Zvi Bar'el, "Russia to Gift Lebanon with Arms, Military Supplies to Bolster Army," *Haaretz*, November 17, 2010, https://www.haaretz.com/1.5140463.

(٣٧) تضمنت اتفاقية ٣ فبراير ٢٠١٨م، من بين أمور أخرى، البنود الآتية: استخدامَ الجيش الروسي للمنشآت اللبنانية؛ وتبادلًا أكبر للمعلومات العسكرية؛ وتعميق التعاون الثنائي في شؤون الأمن الدولي؛ ومحاربة الإرهاب والقرصنة؛ والتدريب المشترك للقوات؛ وأخيراً، التحسينات من خلال سلسلة من المقترحات المتعلقة بمجالات معينة؛ مثل الهندسة، والتعليم العسكري، والطب، والطوبوغرافيا، والهيدروغرافيا، والبحث والإنقاذ في أعالي البحار. انظر:
John C. K. Daly, "Russia and Lebanon Drafting Agreement for Increased Military Cooperation," *Eurasia Daily Monitor* 1, no. 29 (February 26, 2018), at https://jamestown.org/program/russia-lebanon-drafting-agreement-increased-military-cooperation/.
وحولَ العلاقات الروسية الإسرائيلية الوثيقة، انظر:
Yosef Govrin, *Israeli-Soviet Relations, 1953–1967: From Confrontation to Disruption* (New York: Routledge, 2013).
وانظر أيضاً:
Majid Ibrahim Al-Haj, *The Russians in Israel: A New Ethnic Group in a Tribal Society* (Abingdon: Routledge, 2019), especially 29–123; Robert O. Freedman, "Israeli-Russian Relations since the Collapse of the Soviet Union," *The Middle East Journal* 49, no. 2 (Spring 1995): 233–47; and Eugene Rumer, *Russia in the Middle East: Jack of All Trades, Master of None*, Carnegie Endowment for International Peace, October 31, 2019, https://carnegieendowment.org/2019/10/31/russia-in-middle-east-jack-of-all-trades-master-of-none-pub-80233.

المستقل لتقويم عملية مراقبة الحدود اللبنانية التابع للأمم المتحدة؛ إلى أن مستوى التعاون والتنسيق بين بيروت ودمشق منخفض، ربما بسبب أن المسؤولين في كلا البلدين يركزون على الدفاع عن الأرض بدلاً من توطيد مراقبةٍ حدودية لمنع التهريب. ومن المهم أيضاً أن حزب الله ظل يُهرِّبُ الأسلحة والعديدَ من احتياجاته المادية عبرَ معابر حدودية متعددة، وهو ما تعامَت عنه بيروت[٣٨].

تسييس الجيش

أظهر العديدُ من مشروعات التوريد، ومنها مبادرات الإدارة المتكاملة للحدود التي موّلها الاتحاد الأوروبي، أن ما أضعف الجيشَ اللبناني هو عدم قدرته على حفظ احتكاره للسلاح، وكانت النتيجة هي تسييس المؤسسة. فكما ناقشنا أعلاه، حدَّت هذه التعديلاتُ من قدرة الجيش على تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وهو ما خلَّفَ عواقبَ وخيمةً. وقليلون هم أولئك الذين تظاهروا بأن الجيش مؤسسة مستقلة حقّاً؛ وذلك نظراً لميل المؤسسة للتدخل في كل قرار عسكري، من التعيينات حتى مواقع الانتشار، معتمدين على الصورة الإيجابية إلى حدٍّ ما التي يحظى بها الجيشُ لدى المجتمع، على الأقل حتى تظاهرات أكتوبر عام ٢٠١٩م[٣٩]. ومع ميلٍ تدريجي نحوَ ما مُرِّر في السياسة الخارجية اللبنانية نحو إيران، ومساحة نفوذ هذه الأخيرة في الشام، واجه الجيشُ خيارات استثنائية، بل صادمة. لكن على الحقيقة، كان تسييسُ الجيش اللبناني في العقود القليلة الماضية واقعاً لا يُنكر، قبل الانتفاضة الثورية الأخيرة بزمن بعيد. فمن بعد عام ٢٠١٩م، لم يساند الجيش المتظاهرين الممثلين للشارع، وهو ما أبرز تفضيلات القادة. وتجدر الإشارة مجدداً إلى أن تصرفات الجيش بدت متنوعةً، ففي أماكن رَفَع العصا، وفي أخرى لوَّح بالجزرة، وقد أبرز عدمُ الانتظام هذا تفضيلَ الجيش تلبيةَ مطالب طبقةٍ سياسية كُشفت مساوئها، وهو ما عَنى أن فرصة الحياد قد فاتت[٤٠]. وفي

---

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Alistair Harris, "Bordering on the Impossible: Securing Lebanon's Borders with Syria," *RUSI Journal*, 152, no. 5 (October 2007): p40–44.

وللاطلاع على عينة من مشروعات «الإدارة المتكاملة للحدود» المختلفة، ومن بينها تلك التي ترعاها الدنمارك، وألمانيا، وهولندا، وسويسرا، من بين دول أخرى، راجع الصفحة المخصصة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة،

https://www.icmpd.org/our-work/capacity-building/regions/mediterranean/ongoing-projects/.

(39) Florence Gaub, *Guardians of the Arab State: When Militaries Intervene in Politics, from Iraq to Mauritania* (New York: Oxford University Press, 2017), 1–6.

(40) Aram Nerguizian, "Moral Leadership and the Lebanese Military," Carnegie Middle East Centre, November 26, 2019, https://carnegie-mec.org/diwan/80433.

الواقع، أثبت هذا السلوكُ أن الجيشَ يدافع عن النظام الطائفي، بدلاً من المواطنين الذين نادوا بتغيير حقيقي[٤١]. وفوقَ ذلك، أبدى الجيشُ ذاتيته بقبوله شروطاً مناهضةً للمتظاهرين. وللأسف، ولمّا كانت السيطرة المدنية ضروريةً؛ خاطر الجيش بواجباته الوطنية في أوائل عام ٢٠٢٠م؛ لأن الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء حسن دياب، الذي يُفترض أنه رئيس حكومة تكنوقراطية؛ اعتبراه مجرد أداة قوة مضمون ولائها[٤٢].

ومن المثير أن الجيش اللبناني لم يتلكأ دائماً في مواجهة كل من حاول التلاعب بالمؤسسة، وبالأخص في حمايتها من المتصيدين الطائفيين المتلهفين إلى تقويض حياده. ففي عام ٢٠٠٥م على سبيل المثال، رفض الجيش اتخاذ إجراءات قمعية طلبها رئيس الوزراء حينئذٍ عمر كرامي؛ ففي أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٥م، أُمِر الجيش بقمع تظاهرات حاشدة ضد كرامي وحكومته المؤيدة للسوريين. لكن ميشال سليمان قائد الجيش وقتَها، نحَّى الجيشَ جانباً، وهو ما أدى سريعاً إلى ثورة الأرز التي أبرزت انقسامات اجتماعية وسياسية بين تحالفي ٨ آذار الداعم لحزب الله والنظام السوري، و١٤ آذار الذي أعلى من العواطف الوطنية. وقد أثارَ عدمُ التدخل هذا أسئلةً عديدة، لكنه رفع رصيد الجيش الأخلاقي، واستعاد شرعيته، رغم عدم قدرته على الدفاع عن البلاد ولا عن غالب مهامه الإستراتيجية.

ظلت العلاقات المدنية العسكرية في لبنان غامضةً في ٢٠٢٠م؛ وذلك لأن قائد الجيش جوزيف عون أمر قواته بدعم قوى الأمن الداخلي في قمعها لمتظاهرين عُزَّل، في حين أصر حزب الله وحلفاؤه في تحالف ٨ آذار على ثلاثية مبتذلة للدفاع عن الوطن؛ ألَا وهي الشعار المُكَرَّر عن (الشعب والجيش والمقاومة)، والتي رفضتها غالبيةُ اللبنانيين. تُمثِّلُ الثلاثيةُ بالنسبة للميليشيا أساسَ إستراتيجية لبنان الدفاعية، في حين أن أتباع تحالف ١٤ آذار يتمنون تغييرها إلى ثلاثية أخرى هي (الشعب والدولة والجيش). بالطبع «مثّلت هذه الثلاثية فرصةً لفصل الجيش مرةً وللأبد عن الشبكة الطائفية والطبقة

(٤١) لمناقشة حول هذه النقاط، انظر:
Florence Gaub, "Arab Spring and Arab Armies: A New Framework for Analysis," International Institute for Counter-Terrorism (ICT), Herzliya Working Paper Number 8 (2013), 10, and "Arab Armies: Agents of Change? Before and after 2011," European Union Institute of Security Studies, Chaillot Paper Number 131, March 2014, https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Chaillot_Paper_131_Arab_armies.pdf.

(42) Florence Gaub, "Civil-Military Relations in the MENA: Between Fragility and Resilience," European Union Institute of Security Studies, Chaillot Paper Number 139 (October 2016): 32, https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/CP_139_Arab_civil_military_relations.pdf. The Diab government resigned on 10 August 2020 in the aftermath of the 4 August explosions that shattered public trust in the political and security establishments.

السياسية الفاسدة»، وفي حين تضمن هذه الثلاثية الجديدة استقلالَ الجيش ودوره الحيادي، تمارس التفضيلات السياسية الطائفية والعقدية عادات حكم طائفية تفضّل النظام القائم[٤٣].

الليبرالية في وجه العسكرة

مثَّل لبنان لعقود نظام حكمٍ استبدادي ليبرالي تلتزم فيه كل المؤسسات بقيمٍ بائدة في المجمل، حتى لو تظاهر المسؤولون بأن الجمهورية تحميها نُظُمٌ دستورية واضحة. وفي الواقع، يمكننا القول بأن القواعد القائمة وضعت تحدياتٍ بارزة في وجه النخب التي تتمنى الحد من التحول الديمقراطي، والتي استفاد معظمها من الجهود المُوسَّعة للمنظمات غير الحكومية التي تسعى للتقدم. وفوق ذلك، يواجه الساعون للإصلاح تحدياتٍ هائلةً نظراً لأن هذه الدولة الشامية الصغيرة تمثل نظاماً سياسيّاً هجيناً، تنقسم فيه القوى السياسية والاقتصادية حولَ «بنى للسلطة متنوعة ومتنافسة، ومجموعات للقواعد، ومنطق للتنظيم، ومزاعم للسلطة متعايشة ومتداخلة ومتشابكة، ويدمج كل ذلك بين عناصر من نماذج الحكم الغربية وعناصر نابعة من تقاليد حكم محلية أصيلة»[٤٤]. ومن ثم، يُمثِّل لبنان انصهاراً حقيقيّاً بين عناصر ديمقراطية ليبرالية وعناصر أخرى عقائدية وأبوية حديثة، وهو ما أنتج صورةً جديدةً من الحكم تمارس فيها الطوائف أو الجماعات العقائدية السلطة وليس موظفو الدولة. وللغرابة، كان الجيش المؤسسةَ الوحيدة القادرة على المشاركة في عملية بناء الدولة رغم تفكك سلطتها الفعالة، لكنه لم تكن لديه أبداً قوة الإرادة للتخلص من العوامل السلبية المفروضة ممن تسامح من رجال الدولة مع نظام محاصصة هجين مع ميليشيا.

كان «حكم الطائفة» هذا هو السبب في فشل الجيش اللبناني في أن يكون حامي الأمة، وهو نوع من الحكم لا يخدم مصالح الشعب؛ إذ ينصاع لأهواء الجماعات الطائفية التي تشكِّل النسيج اللبناني متعدد الأطياف[٤٥]. ففي الواقع، لم يعمل الجيش تحت إمرة سلطةٍ مدنية تنفيذية، بل عمِل في إطار التوافُق الضروري بين القوى السياسية والجماعات الطائفية المتنافسة. وللأسف، عنَت هذه الخياراتُ أن الجيش لا يمكنه تحدي المصالح الطائفية لفرض قيمٍ شاملة تخدم الدولة أو الأمة كلها[٤٦]. وبتعبيرٍ

(43) "Geagea Calls for 'Army-People-State Equation,'" *Naharnet*, August 20, 2017, http://www.naharnet.com/stories/en/234365-geagea-calls-for-army-people-state-equation.

(44) Kéchichian, "A Strong Army for a Stable Lebanon," 2.

(45) Imad Salamey, *The Decline of Nation-States after the Arab Spring: The Rise of Communitocracy* (Abingdon: Routledge, 2017), esp. 81–112.

(46) Waleed Hazbun, "Assembling Security in a 'Weak State': The Contentious Politics of Plural Governance in Lebanon since 2005," *Third World Quarterly* 37, no. 6 (2016): 1053–70.

آخر، تسامح الجيشُ مع حزب الله الذي وضع، دون إجماع وطني؛ خياراتٍ ضئيلةً أمام الخطة الأمنية للبلاد، وهو ما أضعف بيروت زيادةً.

ولذلك، كان التشكيل الطائفي للجيش بُعداً خَطِراً مؤثراً؛ لأن هذا التسييس المكثف أبرز الإطار الطائفي للبلاد. وبالفعل، هاجمت ميليشيا حزب الله في الأسبوع الأول من أغسطس من عام ٢٠١٧م جرود عرسال شمال شرق لبنان بهدف تطهير المنطقة مما سمته «جماعات جهادية متطرفة من أمثال جبهة فتح الشام»، وهي جماعة سورية سنية في غالبها. سمح الجيش، الذي قاتل جنباً إلى جنب مع حزب الله؛ للميليشيا بأن تضطلع بالمهمة الدفاعية التي يُفترَض أنها كانت مهمته؛ وذلك خوفاً من اعتراض الوحدات السنية في صفوفه. رفع النجاحُ الباهر الذي حققته الميليشيا الشيعية مصداقيتها، وقد استغل ذلك السياسيون الشيعة وحلفاؤهم المسيحيون لمصلحتهم[٤٧].

أبرزت هذه الحالةُ كيف أن الجيش همّش نفسه بالأساس عبر تسليم المعركة للميليشيا ضد ما زُعِم أنهم عناصر إرهابية، ومن المفترض أن ذلك هو مبرر وجود المؤسسة نفسها وإستراتيجيتها المزعومة للدفاع الوطني. وللغرابة، ومرةً أخرى لأسباب سياسية داخلية محضة، لم يهاجم الجيش الجماعات الإرهابية الشيعية وكأنها غيرُ موجودة. كيف يحدثُ ذلك في الوقت الذي ينشر فيه حزب الله قواته في سوريا والعراق واليمن والبحرين وغيرها، ويمنع الجيشَ من الوصول إلى أماكن خاصة تحت سيطرته في لبنان نفسه؟ ولماذا لم تبالِ بيروت. وخاصةً قادة الجيش الكبار. قطُّ بهجوم حزب الله على مروحية تابعة للجيش في ٢٨ أغسطس عام ٢٠٠٨م، والذي أسفر عن مقتل الطيار سامر حنا، وأُفرِج عن المتهم بقتله في ١٧ يونيو عام ٢٠٠٩م، زعماً بأن السبب كان الاشتباه في أن المروحية تابعة لسلاح الطيران الإسرائيلي؟[٤٨] وهل أثارت المحكمةُ العسكرية، التي أطلقت سراحَ عضو الميليشيا بعدَ أقل من سنة على اعتقاله، أسئلةً مربكة حولَ التزامات الجيش تجاهَ جنوده؟

وكذلك ثارت الشكوكُ حولَ حياد الجيش في مناسبات أخرى، كان أبرزها هجمات حزب الله على نواحي في لبنان في ٧ مايو عام ٢٠٠٨م، بعد أن أصدر رئيس الوزراء فؤاد السنيورة قراراً بتفكيك شبكة

(47) "Army Capable of Liberating Outskirts: Berri," *The Daily Star*, August 4, 2017, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Aug-04/414998-berri-to-congratulate-rouhani-in-tehran.ashx?utm_source=Magnet&utm_medium=Entity%20page&utm_campaign=Magnet%20tools.

(48) "Court Releases Hizbullah Fighter who Killed LAF Pilot," *The Daily Star*, June 18, 2009, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2009/Jun-18/53461-court-releases-hizbullah-fighter-who-killed-laf-pilot.ashx.
تجدر الإشارة إلى أن المنطقة التي أطلقت عليها المروحية كانت جنوب شرق مدينة صيدا في محافظة النبطية (بالقرب من جبل سجد)، والتي تعد من معاقل حزب الله، وإن كانت تبعد حوالي ٣٠ كيلومتراً عن الحدود الإسرائيلية.

الاتصالات البديلة الخاصة بالميليشيا. كان ذلك عملاً قبيحاً؛ إذ خلّفت المعاركُ في الشارع لأيامٍ عدداً من القتلى والجرحى (قُتل ٦٥ مقاتلاً، و١٨ من جنود الجيش وقوى الأمن الداخلي، و٢٤ مدنيّاً منهم أسترالي الجنسية)[٤٩]. وفي غضون أيام، سلّم حزب الله مواقعه للجيش الذي تعهد بحل النزاع لكنه سحب القرارات الحكومية. وبشكلٍ لا يصدق، سمح الجيش للميليشيا بالاحتفاظ بشبكة اتصالاتها، بل أعاد قائد جهاز أمن بيروت إلى موقعه بعد أن كانت إقالته أمراً حكوميّاً رسميّاً[٥٠]. وبالطبع، أثارت هذه القرارات غير الحكيمة غضباً كبيراً في الجيش؛ إذ أدرك الضباطُ السنة أن ما جرى أضاع فرصةً للجيش يُظهر فيها سلطته على الميليشيا. ووفقاً لخبير بارز في الجيش اللبناني، «خرجت تقارير متناقضة تفيد بأن ٤٠ ضابطاً من الجيش، غالبهم من السنة؛ قدّموا استقالتهم احتجاجاً على عدم تدخل الجيش غربي بيروت»، رغم أن «قيادة الجيش نفت وجود أي استقالات، وأضافت أن الإعلام اللبناني يجب عليه ألا يتدخل في شؤون الجيش الداخلية»[٥١].

كان ما واجهه السنة فظيعاً في أعقاب الحروب السورية الدائرة، والتي أثارت منافسةً طائفية شجّعت النخب السياسية الطائفية على تحدي حياد الجيش المُفترَض. ورغم أن غالبية الجيش من السنة، «فسّر» الضباط من سيُستهدفون بوصفهم خصوماً ومن سيُتجاوز عنهم. فالمعاملة الجائرة لجماعاتٍ كالمتطرفين في الشمال، وعدد الاعتقالات لرموز مهمة في الحركات السلفية، واعتقال إرهابيين مزعومين لفتراتٍ طويلة دون محاكمة، والاعتقالات التعسفية لشباب من السنة؛ كل ذلك أثار توترات وزاد من مصائب البلاد. وفي الواقع، أثارت معاملة الجيش الجائرة للبنانيين السنة، وخاصةً في مقابل معاملة أعضاء حزب الله، عديداً من الشكاوى التي أشاعت، على الأقل، مناخاً من الاستياء الوطني الذي كان لا بد له من عواقب وخيمة على الجيش. ولا يمكن إبعاد الخوف من خطر تفكك المؤسسة الوحيدة التي تمثل الوحدة الوطنية؛ وذلك لأن المسؤولين المدنيين والعسكريين كانوا في حالة سُبات[٥٢].

---

(49) Democracy Now, "81 Dead in Lebanon as Hezbollah Clashes with US-Backed Pro-Government Forces," May 12, 2008, http://www.democracynow.org/2008/5/12/81_dead_in_lebanon_as_hezbollah.

وانظر أيضاً:

Robert F. Worth and Nada Bakri, "Hezbollah Begins to Withdraw Gunmen in Beirut," *The New York Times*, May 11, 2008, https://www.nytimes.com/2008/05/11/world/middleeast/11lebanon.html?hp.

(50) Worth and Bakri, "Hezbollah Begins to Withdraw Gunmen in Beirut."

(51) Aram Nerguizian, *The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon*, Centre for Strategic and International Studies, February 10, 2009, 20, https://carnegieendowment.org/files/090210_lafsecurity3.pdf.

(52) Basem Shabb, "The Syrian Conflict and the Ascendancy of the Lebanese Armed Forces," The Middle East Institute, 25 November 2014, https://www.mei.edu/publications/syrian-conflict-and-ascendancy-lebanese-armed-forces.

خاتمة: معضلة حزب الله

كما ناقشنا في الأقسام السابقة، مَنَع تسامح الجيش مع ميليشيا حزب الله لبنانَ من تبني إستراتيجية دفاعية تخدم الدولة، وهو ما يفسر سبب تنازل حكومات متعاقبة، حرفيّاً؛ عن صلاحيات أساسية في اتخاذ القرار لجماعات المغاوير الشيعية. وللأسف، كان لبنان دولةً ضعيفة يحدد فيها التحكمُ في الشؤون الأمنية العلاقات بين فاعلين مختلفين، واختطفَت الدولةَ قوةٌ شبه عسكرية تتصرف وهي آمنة من العقوبة. وفوق ذلك، وبينما كان الرأي العام يدعم الجيش، خلق سلوكه بعد شهر أكتوبر عام ٢٠١٩م انشقاقاً في التصورات الشعبية يصعب تجاهله. وأظهرت علاقاتُ الجيش بحزب الله تفوق الميليشيا في القدرات على الجيش، وهو ما يفسر، بطريقةٍ ما، سببَ وكيفية عجز الدولة اللبنانية عن نزع سلاح هذه القوة الموالية لإيران وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١. وما إذا كانت بيروت قادرةً على التعايش مع هذا العداء القائم، على المديَيْن المتوسط والبعيد؛ يفسر سبب تناغم المؤسسات، حتى ولو كانت الاتصالات التفاعلية بينها لا تخدم القوات المسلحة الشرعية[٥٣].

في الواقع، يتأسس أحد العوامل الرئيسة في فشل الجيش اللبناني في الاضطلاع بالشؤون الأمنية وحدَه، على التطبيق القاصر لمفهوم الحشد الأمني، والذي استُخدِم للإشارة إلى مجموعةٍ من العناصر المتنافرة والمرتبطة ببعضها دون وجود مركزٍ محدد، ولتلك القواعد الثابتة والأوامر التراتبية الضرورية لصالح المؤسسة والدولة[٥٤]. وفي هذه الحالة، تجاوز توازُنُ الأمن والدفاع في البلاد الحدود التقليدية الخاصة بالدول القومية، مع العلم بأن العلاقة مالت إلى صالح الميليشيا. ومن ثمَّ، كان الجيشُ مديناً لأطراف عدة، في حين تخضع الميليشيا لإيران وحدَها، وعلى الأخص، للحرس الثوري الإيراني[٥٥]. وبناءً على ذلك، فإن العلاقة التنافسية أو التبعية بين الجيش اللبناني وحزب الله يمكن فهمها فهماً أفضل عبرَ اعتبار الافتراضات الخاصة بالوظائف الدفاعية التي تُظهرها الميليشيا، والتي

(53) Hazbun, "Assembling Security in a 'Weak State'," 1054.

(54) Rita Abrahamsen and Michael C. Williams, "Security Beyond the State: Global Security Assemblages," *International Political Sociology* 3, no. 1 (March 2009): 1–17.

(55) Boaz Atzili, "State Weakness and 'Vacuum of Power' in Lebanon," *Journal of Studies in Conflict & Terrorism* 33, no. 8 (June 2010): 757–82.

وانظر أيضاً:

Hanin Ghaddar, "Hezbollah-Iran Dynamics: A Proxy, Not a Partner," Policy Watch 3104, The Washington Institute for Near East Policy, April 12, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hezbollah-iran-dynamics-a-proxy-not-a-partner.

وضعَتْها هي بنفسها، وأثَّرت سلباً على المشكلة الأمنية في تصور الجماعات الطائفية المختلفة، وما زالت تترنح من تبعات سياسات القوة ما بعد الحرب الأهلية.

لذلك لا يجانبنا الصواب إذا قلنا إن الدور الدفاعي الذي منحَه حزب الله لنفسه قوَّضَ قابلية الجيش للحياة، ليس هذا فحسب، بل قوَّضَ سُمعته أيضاً؛ فالاختلافاتُ في تصور الأخطار والاستقلالية الشديدة التي تتمتع بها الميليشيا في الجماعة الشيعية عرّضت تماسكَ لبنان الداخلي للخطر، وهو ما مثّل أمراً حيويّاً وجب على اللبنانيين مواجهته. وعلى القدر نفسه من الأهمية، أعاقت قوة حزب الله المفرطة التنسيق القائم بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتفاعلات التعاونية بينهما. وللحق، انتُهِك قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١؛ لأن القول بوجود الجيش اللبناني في جميع أنحاء جنوبي البلاد يدحضه منعُ الميليشيا للجيش من ممارسة سلطته الكاملة على المنطقة[٥٦]. وأدَّى هذا التقييدُ لحريات الجيش إلى إعاقة التصرفات الصحيحة المتعلقة بالتحكم في نقل أي قدرات تسليحية من إيران عبرَ سوريا. وللأسف، لم يكن الجيشُ في موضع يُمكِّنُه من التحكم في أجزاء من الحدود سهلة الاختراق مع سوريا، على الرغم من الجهود الجبارة للإدارة المتكاملة للحدود التابعة للاتحاد الأوروبي؛ لأن حزب الله احتاج لوجود معابر غير شرعية واعتمد عليها في تهريب أي مواد عسكرية يريدها. واستُخدِمت هذه النقطة لتسويغ أي تواطؤ مفترض بين الجيش وحزب الله، وهو ما برز إلى السطح في عمليات فجر الجرود في عام ٢٠١٧م في عرسال شمالي لبنان. وفي النهاية، تعرض تعاونُ الجيش اللبناني وتنسيقه مع بقية الجيوش العربية للخطر هو الآخر؛ نظراً لأن تحديث الجيش تعطّل بعد أن رفضت الدول العربية الأساسية قبول أي تكافؤ بين الجيش الشرعي والميليشيا.

إن ما يعنيه انتصار «حكم الطائفة»، مع تطبيق آليات حكم أمني هجينة، والتأثير الكبير للطائفية والطبيعة متعددة العقائد للجيش اللبناني، وفشل الحشود الأمنية، والتسييس المتزايد؛ كلُّ ذلك وضع الجيش في دوامة من التأثيرات الداخلية والخارجية تهدد الإصلاحات الضرورية التي قد تُحيِي القوى وتضمن بقاءها.

وبسلطةٍ مشكوك فيها، ظلَّ الجيشُ اللبناني كرةً سياسية تتقاذفُها أقدام سياسيين ماكرين يهتمون بحفظ امتيازاتهم العزيزة عليهم، حتى وإن كانت هذه الخطوات أثبتت ضررها على الجيش والبلد

(٥٦) في هذا الصدد، فإن نشر الجيش اللبناني لفوج نموذجي وسفينة دورية في أعالي البحار في منطقة عمليات اليونيفيل. على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٧ (٣٠ أغسطس ٢٠١٧). سيُظهر ما إذا كانت علاقات الجيش اللبناني وحزب الله قد تتغير في المستقبل.

معاً[٥٧]. وقد انتفع قادة الجيش أنفسُهم من هذا التسييس الشديد؛ إذ حافظت غالبية الضباط الكبار على علاقات وثيقة مع النخب المدنية، وخاصةً تلك التي تنتمي لطوائفهم الدينية، حتى وإن نفوا ذلك. وفوق ذلك، ونظراً لأن نظام الترقيات الداخلي في الجيش يستند إلى معايير طائفية سائدة، نادراً ما طوّر الجيشُ مصداقيةً وطنية متجاوزةً تخلق قوةً متماسكة وقائمة على الجدارة. ومن ثم، كان لبنان دولةً ضعيفة تُعاني من سيادةٍ منقوصة، وتفتقد الموارد التي تجعلها كياناً ذا سيادةٍ أصيلة، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أن الجيش تملَّص من مسؤولياته أو غير قادر، وهو الأرجح؛ على غرس المشاعر العاطفية في صفوفه[٥٨]. وبالطبع، بينما زادَت آلياتُ تقاسُم السلطة من تأثير الشخصيات السياسية البارزة المسؤولة عن الترقيات المختلفة، فلن يجانبنا الصوابُ إن قلنا إن قادةَ الجيش سايروا الأمر؛ إذ انتفع معظمهم من هذه التقلُّبات.

في ضوء الأوضاع الاقتصادية المدمرة التي هوت بلبنان إلى مرتبة الدولة الفاشلة، حار الجيشُ اللبناني بين واجبه في حفظ الأمن، والإصلاحاتِ الضرورية التي قد تسمح له بأن يُنقذ البلاد حرفيّاً. صحيح أن ضباط الجيش تمتعوا بصلاحيات لا تُنكر، لكنها اعتمدت على اقتصاد كان فعّالاً، لكنه تعطل الآن. ولم يكن لبنان في موقفٍ يسمح له بممارسة طائفيته البغيضة، بعد أن نَشر بيانات عجز منتظمة في الموازنة، وعاش على ديون هائلة وصلت حد الـ ٩٠ مليار دولار (١٥٠٪ من ناتجه المحلي الإجمالي). وبالطبع استفحلت هذه المعضلة بنتائج جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠م، وهو ما كثّف الضغط على نخبٍ كُشفت مساوئها، وفاسدة إلى حد كبير[٥٩]. وببساطة، لم يعد ممكناً تطبيق تفاعلات «حكم الطائفة»، ولم تعُد صالحة. ولو راعت بيروت التوصيات التي قدّمها في البداية فؤاد شهاب، الذي كان قبلاً قائداً الجيش ورئيساً للجمهورية؛ لكانت اليومَ بلداً مختلفاً، ولنضجت مؤسستها نضجاً عالياً لتكون قوةً فعالة. أقام الجنرال شهاب «النهج الشهابي»، لكنه استسلم للسياسيين الماكرين الذين سماهم **أكلة الجبنة**، إشارةً إلى ممارساتهم الفاسدة[٦٠].

(57) Florence Gaub, "After the Spring: Reforming Arab Armies," US Army War College, September 11, 2014, https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2014/ssi_gaub_140911.pdf.

(58) Gaub, "After the Spring: Reforming Arab Armies," 8.

(59) Francisco Salvador Barroso Cortés and Joseph A. Kéchichian, *Does Corruption Benefit Compromised Societies? The Case of Lebanon*, Middle East Institute (New Delhi, India), [Monograph Number 5], November 1, 2019, http://www.mei.org.in/does-corruption-benefit-compromised-societies-the-case-of-lebanon.

(60) Marwan Harb, *Le Chéhabisme ou les Limites d'une Expérience de Modernisation Politique au Liban*, Institut des Sciences Politiques, Université Saint-Joseph, Mémoire, 2007, https://www.memoireonline.com/05/09/2062/m_Le-chehabisme-ou-les-limites-d-une-experience-de-modernisation-politique-liban0.html.

أدرك شهاب أن مؤسسة الجيش لا تنصلح إلّا إن صاحبَ ذلك تغيراتٌ في الأعراف والقيم المحلية، فقدّم تماسكَ المؤسسة، وبدأ في سلسلة من الشراكات مع المؤسسة السياسية، لكن كِلا الأمرَيْن فشل. ولمّا لم يسعَ أيٌّ ممن خلفوه إلى نشر الوطنية، وغرس هويةٍ قومية، وبَلْوَرة مصالح البلد القومية، أصبحَت اليدُ العليا للتفضيلات الخاصة للطائفية السياسية، وهو ما ختم على مصير الجيش اللبناني بأن يكونَ مجرد قوة أمنية داخلية. بعد ذلك، سمح خلفاء شهاب للطائفية بالنمو داخلَ الجيش، إذ بإهمالهم حولوه إلى مجرد قوةٍ شرطية، وفشل ضباطه في حماية الدولة ومواطنيها من الميليشيات، وبالأخص حزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠م. لقد تفاخرت بيروت بأن نموذجها التوافقي وفّر لها حماية فعالة، لكنه في الواقع حوّل الجيش اللبناني إلى رهينة في يد حزب الله، جبراً واختياراً. وفي أثناء ذلك، أهمل لبنان إصلاحات سياسية وعسكرية ضرورية، وهو ما أضعف من سيادته؛ إذ تعايشت الحكومات المتعاقبة مع ميليشيا تتعاظم قوتها، ولا ترغب في إدراك أن مؤسسات الدولة وحدها هي التي تكفل الشرعية، التي تلاشت تدريجيّاً.

ملحق (١) التعاون الأمني الأمريكي مع لبنان

تُعَدُّ المعونة الأمنية الأمريكية للجيش اللبناني مكوناً أساسيّاً من سياسة الولايات المتحدة في لبنان، وتستهدف تقوية سيادة لبنان، وتأمين حدوده، ومواجهة التهديدات الداخلية، ومنع تيسير الإرهاب، وبناء مؤسسات الدولة الشرعية، ومن بين مساحات التعاون الأساسية أمن الحدود، والأمن البحري، وبناء مؤسسات الدفاع، ونقل الأسلحة، ومكافحة الإرهاب.

لقد مثّل الجيش اللبناني على مر التاريخ ركناً للاستقرار في بلدٍ يواجه تحديات استثنائية، منها وجود الجماعة الإرهابية حزب الله. ترفع الشراكة بين الولايات المتحدة والجيش اللبناني قدرةَ الجيش كي يكون المُدافِع الشرعي عن سيادة لبنان. فمنذ عام ٢٠٠٦م، مكّنت الاستثماراتُ الأمريكية التي فاقت المليارَي دولار الجيشَ اللبناني من هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في لبنان، وشن عمليات ضد القاعدة، وتشديد القبضة على الأراضي اللبنانية بطول الحدود مع سوريا، وسمحَت للجيش كذلك بزيادة حضوره في جنوبي لبنان؛ لينسِّقَ مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن أرقام ١٥٥٩، ١٦٨٠، ١٧٠١.

قدّمت الولايات المتحدة، في العام المالي ٢٠١٩م، ٢١٨ مليون دولار في منحة إعانة عسكرية من وزارة الخارجية والدفاع معاً، موزعةً على ١٠٥ ملايين لتمويل العمليات العسكرية الخارجية، و ٣ ملايين للتعليم والتدريب العسكري الدولي، و ١١٠ ملايين في هيئة تمويل مصرّح به من وزارة الدفاع.

ومنذ عام ٢٠١٤م، قدمت وزارة الخارجية للبنان ١٢,٨٦ مليون دولار للتعليم والتدريب العسكري الدولي. وقد تلقى أكثرُ من ٦٠٣٩ فرداً من أفراد الجيش اللبناني تدريبات في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٠م، من بينهم ٣١٠ أفراد في العام المالي ٢٠١٩م. يقدّم التعليم والتدريب العسكري الدولي لطلاب العسكرية تعليماً وتدريباً عسكريّاً احترافيّاً، ويُعَدُّ عنصراً أساسيّاً في إقامة علاقات راسخة مع القادة المستقبليين. وترفع هذه الدورات من الاحترافية العسكرية، وتُعزِّزُ من القدرة على العمل المشترك مع القوات الأمريكية، وتقدّم توجيهاتٍ في مجال قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان، وتوفر تدريباً تقنيّاً وعملياتيّاً، وتخلق فهماً أعمق بالولايات المتحدة.

ومنذ هجوم داعش وجبهة النصرة على عرسال في أغسطس من عام ٢٠١٤م، زوَّدَت الولاياتُ المتحدة الجيشَ اللبناني بطائرات وشاحنات وأسلحة ومعدات أخرى للمساعدة على حفظ أمن الحدود والقيام

على عمليات مكافحة الإرهاب. وفي ديسمبر من عام ٢٠١٧م، أعلنت وزارة الدفاع معونةً بقيمة ١٢٠ مليون دولار لتزويد الجيش اللبناني بـ ٦ مروحيات هجومية خفيفة من طراز MD-530G بقيمة ٩٤ مليون دولار، وست طائرات بدون طيار من طراز Scan Eagle بقيمة ١١ مليون دولار، وأجهزة اتصالات وإلكترونيات ورؤية ليلية تُمَكِّن من توجيه إطلاق النيران المشترك والدعم الجوي المنخفض بقيمة تزيد عن ١٦ مليون دولار.

وللولايات المتحدة الأمريكية مع لبنان ١,٤ مليار دولار، تدور في صفقات مبيعات جارية بين الحكومتين في إطار برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. ونجد في القائمة أدناه مبيعات البرنامج التي أُخطِر بها الكونغرس، ومن المبيعات الحديثة والمهمة: طائرات هجومية خفيفة من طراز سوبر توكانو A-29، ومروحيات من طراز هوي ٢ (Huey II)، وصواريخ من طراز هيلفاير AGM-114 وطراز تاو 2A. وسُلمت ٦ طائرات من طراز A29 في يونيو عام ٢٠١٨م.

ومنذ عام ٢٠١٤م، صرَّحَت الولايات المتحدة أيضاً بالتصدير الدائم لما يزيد عن ١٣٩ مليون دولار في هيئة مواد دفاعية إلى لبنان عبر عملية المبيعات التجارية المباشرة DCS. وتتضمن التصنيفات الأساسية ضمنَ المبيعات التجارية المباشرة إلكترونيات عسكرية، وأنظمة إطفاء، ورؤية ليلية، وطائرات. وكذلك، كان لبنانُ عميلاً موثوقاً فيه للعمليات التجارية المباشرة بمعدل تفضيلي ١٠٠٪ في فواتير برنامج «المنارة الزرقاء» لمراقبة المستخدمين الفعليين، وهو أعلى من المتوسط الذي يساوي ٧٥٪.

تُطبِّقُ الولايات المتحدة سياسة مراقبة المستخدم الفعلي مع لبنان وغيرها من الحلفاء والشركاء حولَ العالم، وذلك لتقليل خطر نقل الأسلحة غير المصرح به، أو استخدام التقنيات والمعدات الأمريكية. تُستخدم سياسةُ مراقبة المستخدم الفعلي للتأكد من الاستخدام النهائي، والمساءلة، وأمن المواد الدفاعية، والخدمات، والتدريب المقدّم في إطار المعونات، ونظام المبيعات العسكرية الأجنبية، بدءاً من تسليمها مروراً باستخدامها والتخلص منها في النهاية. ويلتزم الجيش اللبناني التزاماً كاملاً بتقارير مراقبة الاستخدام الفعلي ومتطلبات الأمان.

وتُعَدُّ الولايات المتحدة المانح الأكبر في برامج تدمير الأسلحة التقليدية في لبنان؛ إذ تقدّم ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١٤م لتمكين التخلُّص من الألغام والمتفجرات المتبقية من الحرب في جميع أنحاء البلاد، ومن ذلك مخاطر المتفجرات التي زرعتها داعش والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى

في شمال شرقي لبنان. ويُسهِمُ ذلك الدعم في لعب دورٍ حيوي يُمَكِّنُ من إقامة نشاط اقتصادي تنموي في مناطق كان يصعب الوصول إليها سابقاً، ويرفع من أمن المواطنين. وكذلك تدعم المساعدة في برامج تدمير الأسلحة التقليدية قدرةَ الجيش اللبناني على إدارة الذخائر بما يمنع تسربها، وفي الوقت نفسه يرفع من استعداد الجيش الميداني والفعالية القتالية.

«وتقيم الولاياتُ المتحدة مع الجيش اللبناني التدريبات العسكرية السنوية المشتركة **الرد الحازم**. وعبر هذه التدريبات وغيرها من المشاركات، درَّبَت الولاياتُ المتحدة أكثرَ من ٣٢ ألف جندي لبناني».

المصدر: مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن دي سي، ١ مايو لعام ٢٠٢٠م:
https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-lebanon/

ملحق (٢) قادة الجيش اللبناني من عام ١٩٤٥ إلى اليوم

الاسم	قائد الجيش	رئيس الجمهورية
فؤاد شهاب	١٩٤٥-١٩٥٨م	١٩٥٨-١٩٦٤م
توفيق سالم	١٩٥٨-١٩٥٩م	-
عادل شهاب	١٩٥٩-١٩٦٥م	-
إميل بستاني	١٩٦٥-١٩٧٠م	-
جان نجيم	١٩٧٠-١٩٧١م	-
إسكندر غانم	١٩٧١-١٩٧٥م	-
حنا سعيد	١٩٧٥-١٩٧٧م	-
فكتور خوري	١٩٧٧-١٩٨٢م	-
إبراهيم طنوس	١٩٨٢-١٩٨٤م	-
ميشال عون	١٩٨٤-١٩٨٩م	١٩٨٨-١٩٩٠م؛ ٢٠١٦-اليوم
إميل لحود	١٩٨٩-١٩٩٨م	١٩٩٨-٢٠٠٧م
ميشال سليمان	١٩٩٨-٢٠٠٨م	٢٠٠٨-٢٠١٤م
جان قهوجي	٢٠٠٨-٢٠١٧م	-
جوزيف عون	٢٠١٧م- اليوم	-

المصدر: الجيش اللبناني؛

https://web.archive.org/web/20090125230714/http://www.lebarmy.gov.lb/English/Commanders.asp

ملحق (٣) الجيش اللبناني

		٢٠١٨م	٢٠١٩م
الناتج القومي الإجمالي	ليرة لبنانية	٨٥ تريليون	٨٨,٣ تريليون
	دولار أمريكي	٥٦,٤ مليار	٥٨,٦ مليار
الناتج القومي الإجمالي للفرد	دولار أمريكي	٩,٢٥١	٩,٦٥٥
النمو	٪	٠,٣	٠,٢
التضخم	٪	٦,١	٣,١
موازنة الدفاع	ليرة لبنانية	٣,٢ تريليون	٢,٩١ تريليون
	دولار أمريكي	٢,١٢ مليار	١,٩٣ مليار
المعونة العسكرية الأجنبية	دولار أمريكي	١٠٥ مليون	٥٠ مليون
سعر صرف الليرة مقابل الدولار [السعر الرسمي]		١٥٠٧,٥١	١٥٠٧,٥١
سعر الصرف في السوق السوداء في ١ ديسمبر من عام ٢٠٢٠م			٨,٢٠٠

القدرات

يركز الجيش اللبناني على الأمن الداخلي وأمن الحدود. ومع ذلك، تظل قدرة الجيش على تأدية مهامه مقيدةً بوجود حزب الله في السياسة المحلية، وبالآثار الناشئة عن النزاع السوري. وما زال إصدار إستراتيجية دفاع وطني جديدة متأخراً بسبب الانشقاقات السياسية. وهناك تدريبات ودعم مادي من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

٦٠,٠٠٠ فرد عامل (الجيش ٥٦,٦٠٠، البحرية ١,٨٠٠، القوات الجوية ١,٦٠٠) القوات شبه العسكرية ٢٠,٠٠٠.

المنظمات بحسب الخدمة

الجيش ٥٦,٦٠٠

العتاد بحسب النوع

- **الدبابات الحربية الأساسية** (٣٣٤ دبابة): ٩٢ من طراز M48A1 وA5، ١٠ من طراز M60A2، و١٨٥ من طراز T-54، ٤٧ من طراز T-55.
- **السيارات المصفحة:** ٥٥ من طراز AML.
- **مركبات المشاة القتالية** (٤٨ مركبة): ١٦ من طراز AIFV-B-C25، و٣٢ من طراز M2a2 Bradley.
- **ناقلات الجنود المدرعة** (١٣٧٨ ناقلة).
- **ناقلات الجنود المدرعة (بعجلات):** ١٢٧٤ من طراز M113A1/A2 (وأنواع مختلفة).
- **ناقلات الجنود المدرعة (بسيور):** ٨٦ من طراز VAB VCT، ١٠ من طراز VBPT-MR Guarani
- **المدرعات:** ٨ من طراز Maxxpro.

سيارات الهندسة والصيانة:

- **شاحنة إصلاح مدرعة (٣):** طرازات T-54/55 ARV، M113 ARV، M88A1.
- **منصات إطلاق:** تقارير عن وجود MTU-72.
- **شاحنات تنقيب:** من طراز Bozena.

المدفعية (٦٤١):

- **مدفع ذاتي الحركة ١٥٥ ملم:** ١٢ من طراز M109A2.
- **مدفع غير ذاتي الحركة** (٣١٣ مدفع): **١٠٥ملم** ١٣ من طراز M101A1، **١٢٢ملم** ٩ من طراز D-30، ٢٦ من طراز M-30، **١٣٠ملم** ١٥ من طراز M-46، **١٥٥ملم** ١٨ من طراز M114A1، ٢١٨ من طراز M198، ١٤ من طراز Model-50.
- **راجم صواريخ ١٢٢مم:** ١١ من طراز BM-21.
- **هاون ٣٠٥:**_١٣٤ من قياس ٨١مم، ١١٢ من قياس ١٢٠مم، ٥٩ من قياس ١٢٠مم (٢٩ من طراز Brandt، و٣٠ من طراز M120).

مضادات الدبابات / مضادات البنية التحتية:

- صواريخ ذاتية الحركة: ٣٥ من طراز VAB وHOT.

- صواريخ مانباد من طراز Milan و TOW.
- قاذفات عديمة الارتداد ١٠٦مم: ١٠٣ من طراز M40A1.

طائرات بدون طيار:

- طائرات استطلاع من الحجم المتوسط: ٨ من طراز Mohajer 4.

الدفاع الجوي:

- سام: 9K32 Strela-2M (SA-7B Grail).
- رشاشات غير ذاتية الحركة: ٢٠ من قياس ٢٠مم، و٥٧ من قياس ٢٣مم من طراز ZU-23-2.

البحرية ١,٨٠٠:

العتاد بحسب النوع:

- **١٣ زورقاً ساحليّاً ودورية.**
- **زورق دورية من طراز Trablous.**
- **١١ زورق خفر السواحل: ١ من طراز عمشيت (ex-Ger Bremen)، و١ من طراز القلمون (ex-Fra Avel Gwarlarn)، و٧ من طراز طرابلس (ex-UK Attacker/Tracker Mk2)، و١ من طراز الناقورة (ex-Ger Bremen)، و١ من طراز طبرجا (ex-Ger Bergen).**
- **زورق دورية سريع.**
- **سفن الإنزال:**
  - سفينتا إنزال دبابة من طراز صور (ex-FRA EDIC) حمولة ٨ ناقلات مدرعة و٩٦ جنديّاً.

القوات الجوية ١,٦٠٠:

القوات بحسب الدور:

- **الهجوم الأرضي:**
  - سرب Cessena AC-208 Combat Caravan.
  - سرب EMB-314 Super Tucano.
- مروحية هجومية:
  - سرب SA342L Gazelle.

- مروحية ناقلة:
  - ❖ ٤ أسراب (UH-1H Bell 205).
  - ❖ سرب SA330/IAR330SM Puma.
  - ❖ سرب تدريب R-44 Raven II.

العتاد بحسب النوع:

- ٩ مقاتلات.
- ٣ طائرات بدون طيار من طراز Cessna AC-20 Combat Caravan.
- ٩ مجموعات استطلاع تكتيكي من طراز Bulldog، و٦ من طراز EMB-314 Super Tucano.
- المروحيات:
  - ❖ ٩ مروحيات متعددة الأدوار: ١ من طراز AW139، و٨ من طراز Gazzele (و٥ من طراز SA342L Gazelle، و٥ من طراز SA316 Alouette III، و١ من طراز SA318 Alouette وكلها لا تعمل).
  - ❖ ٣٨ مروحية ناقلة: ١٣ من الحجم المتوسط (٣ من طراز S-61N [قتالية]، ١٠ من طراز SA330/IAR330 Puma)؛ ٢٥ من الحجم الخفيف (١٨ من طراز UH-1H) Bell 205 Huey)، و٣ من طراز UH-1H Huey II) Bell 205) و٤ من طراز R-44 Raven II [تدريبية]) (وهناك ١١ من طراز Bell 205، و٧ من طراز Bell 212 كلها لا تعمل).
- الصواريخ المُطْلَقة من الجو:
  - ❖ صواريخ جو أرض من طراز AGM-114 Hellfire.

قوى الأمن الداخلي ٢٠,٠٠٠ يورو:

القوات بحسب الدور:

- **قوات مقاتلة أخرى:**
  - ❖ وحدة للشرطة القضائية.
  - ❖ وحدة للدرك الإقليمي.
  - ❖ وحدة لشرطة بيروت.

العتاد بحسب النوع:

- **سيارات قتالية مدرعة:**
- ٦٠ ناقلة جنود مدرعة بسيور من طراز V-200 Chaimite.

الجمارك:

- **العتاد بحسب النوع:**
  - ❖ ٧ مقاتلات دورية وساحلية.
  - ❖ ٧ زوارق دورية: ٥ من طراز Aztec، و٢ من طراز Tracker.

القوات الأجنبية:

تشير الأرقام إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وتمثل إجمالي أرقام البعثة، ما لم نُشر لغير ذلك.

- **الأرجنتين ٣.**
- **أرمينيا (اليونيفيل) ٣٣.**
- **أستراليا ١٣.**
- **النمسا ٥ (اليونيفيل ١٨٥ + سرية لوجستية) .**
- **بنغلاديش (اليونيفيل ١١٧ + مجموعة دعم ناري).**
- **بيلاروس (اليونيفيل ٥).**
- **بلجيكا ١.**
- **بوتان ٤.**
- **البرازيل (اليونيفيل ١٩٨ + فرقاطة بهيليكوبتر وصواريخ).**
- **بروناي (اليونيفيل ٢٩).**
- **كمبوديا (اليونيفيل ١٨٤ + سرية تفكيك قنابل).**
- **كندا ٤ (العملية جيد).**
- **شيلي ٣.**
- **جمهورية الصين الشعبية ٥ (اليونيفيل ٤١٩ + سريتا مهندسين + سرية أطباء).**
- **كولومبيا (اليونيفيل ١).**
- **كرواتيا (اليونيفيل ١).**
- **قبرص (اليونيفيل ٢).**
- **الدنمارك ١١.**
- **السلفادور (اليونيفيل ٥٢ + ١ سرية مشاة).**

- إستونيا ٣ (اليونيفيل ١).
- فيجي ٢ (اليونيفيل ١).
- فنلندا ١٥ (اليونيفيل ١٩٨ + سرية صيانة).
- فرنسا (اليونيفيل ٦٧٠ + كتيبة مشاة ميكانيكية + VBL + VBCI + VAB + Mistral).
- ألمانيا (اليونيفيل ١٨٢ + فرقاطة بصواريخ).
- غانا (اليونيفيل ٨٧٠ + كتيبة مشاة ميكانيكية).
- اليونان (اليونيفيل ١٤٦ + فرقاطة بهليكوبتر وصواريخ).
- غواتيمالا (اليونيفيل ١)
- المجر (اليونيفيل ٢)
- الهند ٣ (اليونيفيل ٧٨١ + سرية مشاة + سرية أطباء).
- إندونيسيا (اليونيفيل ١٣٠٩ + كتيبة مشاة + سرية شرطة عسكرية + فرقاطة بصواريخ).
- أيرلندا ١٢ (اليونيفيل ٤٦١ + كتيبة مشاة ميكانيكية).
- إيطاليا (اليونيفيل ١٠٦٦ + مقر لواء ميكانيكية + كتيبة مشاة ميكانيكية + سرية مهندسين+ سرية إشارة + كتيبة هليكوبتر).
- كازاخستان (اليونيفيل ١٢٣ + سرية مشاة).
- كينيا (اليونيفيل ٢).
- جمهورية كوريا (اليونيفيل ٣٣١ + سرية مشاة ميكانيكية + سرية مهندسين + سرية إشارة + سرية صيانة).
- شمال مقدونيا (اليونيفيل ٢).
- ماليزيا (اليونيفيل ٨١٣ + كتيبة مشاة ميكانيكية).
- مالطا (اليونيفيل ١١).
- نيبال ٣ (اليونيفيل ٨٧٣ + كتيبة مشاة ميكانيكية).
- هولندا ١٢ (اليونيفيل ١).
- نيوزيلندا ٨.
- نيجيريا (اليونيفيل ١).
- النرويج ١٣.
- بيرو (اليونيفيل ١).

- **قطر (اليونيفيل ٢).**
- **روسيا (اليونيفيل ٤).**
- **صربيا ٢ (اليونيفيل ١٧٧ + سرية مشاة ميكانيكية).**
- **سيراليون (اليونيفيل ٣).**
- **سلوفاكيا ٢.**
- **سلوفينيا ٣ (اليونيفيل ١٥).**
- **أسبانيا (اليونيفيل ٦٣٥ + مقر لواء ميكانيكية + كتيبة مشاة ميكانيكية + سرية مهندسين + سرية إشارة).**
- **سريلانكا (اليونيفيل ١٤٩ + سرية مشاة).**
- **السويد ٥.**
- **سويسرا ١٢.**
- **تنزانيا (اليونيفيل ١٥٩ + سرية شرطة عسكرية).**
- **تركيا (اليونيفيل ٨٥ + زورق سريع بصواريخ موجهة).**
- **الولايات المتحدة ٢.**
- **أوروغواي (اليونيفيل ١).**

المصدر: بيانات مختارة من دراسة:

The Military Balance 2020. London: International Institute for Strategic Studies, February 2020, 361–363 (الاختصارات في الصفحات ٥٢٧-٥٢٨)

عن المؤلف

الدكتور فرانسيسكو سلفادور باروسو كورتيس أستاذ مشارك، ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الروح القدس - الكاسليك في لبنان. ألّف باروسو العديدَ من الأوراق البحثية المُحَكَّمة، وفصولاً في كتب، تدور حولَ الجغرافيا السياسية للبنان والشرق الأوسط. تشمل إسهاماتُه الأخيرة: دراسة عن مخاوف التقسيم في لبنان (Lebanon Confronts Partition Fears: Has Consociationalism Benefitted Minorities, *Contemporary Review of the Middle East*, 2018) ودراسة عن إسهام الجغرافيا السياسية النقدية في فهم المتاهة الاجتماعية السياسية اللبنانية (The Contribution Of "Critical Geopolitics" In The Understanding Of The Lebanese Sociopolitical Labyrinth, *ESI*, 2014)، ودراسة عن تحدي الاندماج في الجيش اللبناني (El Ejército libanés ante el reto de la consolidación, *Boletín IEEE*, 2018).

الدكتور جوزيف أ. كشيشيان باحث رئيس في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في الرياض، المملكة العربية السعودية، وقد نُشِرَ له ١٥ مجلداً، منها: «من التحالف إلى الاتحاد: التحدياتُ التي تواجهُ دولَ مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين» (برايتون، شيكاغو، تورنتو: مطبعة ساسكس الأكاديمية، ٢٠١٦م)؛ و«المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٣٠م: بزوغ قيادة جديدة» (سيول، كوريا: معهد آسان للدراسات السياسية، أغسطس ٢٠١٩م). وسيصدرُ له قريباً مجلدان بعنوان «مستشار آل سعود القومي: يوسف ياسين من المملكة العربية السعودية»، و«الواجب المُقدَّس والإستراتيجيات الواقعية: السياساتُ السعودية تجاهَ المهاجرين واللاجئين»، وهما الآن قيد المراجعة.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com